

استعاف أهل العصر من أورد في أحكام الفتن

تأليف

الشيخ رشيد بن أبي المظفر

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِسْعَافُ أَهْلِ الْعَصْرِ بِمَنَافِعِهِ فِي أَحْكَامِ الزُّمَانِ



تأليف

الدكتور فحاح بن سالى المطري

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

طبع بمطابع دار المدنى للنشر والتوزيع

جده : ص ب ١٨٤٨٥ - ت : ٦٤٣٢٣٦٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الكريم المنان المتفرد بصفات الكمال والجلال ، والعالم بمصالح عباده كبيرها وصغيرها كثيرها وقليلها ، فهو الظاهر فليس فوقه شيء ، والباطن فليس دونه شيء ، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد ، أحمدده سبحانه وأشكره وأؤمن به وأتوكل عليه فهو المستحق للعبادة وحده دون من سواه ، لا إله غيره ولا رب سواه . وأشهد أن لا إله إلا الله القوى المتعال العزيز الجبار ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أكرم من مشى على وجه الأرض وتحت أديم السماء ، ﷺ فقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح للأمة ، وجاهد في الله حق جهاده .

حتى ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك . ورضى الله عن صحابته الكرام الذين حملوا لواء العلم والمعرفة إلى أقطار المعمورة ، وأنارت أقوالهم وأفعالهم الكون كله ، فقد جاهدوا في الله حق جهاده حتى انتصر الحق وانزجر الباطل ، ولم يوجد مكان إلا وقد عرف الإسلام ، ولو كان بالسماع فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، ورزقنا الله وجميع المسلمين السير على نهجهم إلى يوم الدين .

أما بعد . فهذا جهد متواضع ساهمت به خدمة للشريعة الإسلامية ، وهو البحث في الوتر وما يتعلق به من أحكام بحثاً فقهيّاً ، والسبب في اختياره ما يأتي :-

(أ) ما ورد فيه من النصوص المتعارضة عن النبي ﷺ مما جعل الفقهاء يختلفون فيه اختلافاً معروفاً . فمن قائل بالوجوب ومن قائل بالنّدب . لهذا رأيت أنه من الواجب علىّ أن أنتدب نفسي لجمع شتاته والمقارنة بين أدلته ، واختيار القول الراجح بدليله دون تعصب .

(ب) ما عرف عن النبي ﷺ من المداومة على الوتر ، حتى أنه كان لا يتركه حضراً ولا سافراً .

(ج) ما ورد في فضله من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ، مما لا يوجد لغيره من الرواتب .

(د) ما كان من اختلاف الفقهاء في عدد ركعات الوتر ، وما هو العدد المجزئ والمستحب في ذلك ، أو الواجب على قول من يرى الوجوب .

(هـ) إن بعض المسلمين قد يتساهل في أمر الوتر ويظنه كسائر الرواتب ، فأردنا أن نبين أن الأمر ليس كذلك ، بل قال بعض الفقهاء الذين يرون الاستحباب ، إن المصرّ على تركه فاسق لا تقبل شهادته .

(و) ما تقرر في الشريعة الإسلامية من أن الفرائض تكمل بالنوافل إذا عرض لها نقص ، والوتر من النوافل المندوبة المؤكدة عند الجمهور .

هذا وقد جمعت ما يتعلق بالوتر من أقوال الفقهاء وما استدللّ به كل فريق وقارنت بين الأدلة من حيث القوة والضعف ، معتمداً في ذلك على المصادر القديمة من كتب السنة والفقه . وقد بذلت جهدي وحرصت على إخراج هذا البحث بصورة يكون فيها نفع للقارئ الكريم .

وذلك بالوقوف على كليات الموضوع وجزئياته من جميع جوانبها ،
ولا أدعى الكمال فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب الرسالة ﷺ ، لأنَّ
العمل البشري عرضة للنقص مهما كان كاتبه .

بيد أنى عملت ، مافى وسعى وخصصت له جزءاً من وقتى رغم
مشاغلى ، وقد جعلت هذا البحث مبنياً على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة .
تكلمت فى المقدمة عن سبب اختيار الموضوع وخطة البحث
وأسلوبه . أما الفصول فهى على النحو الآتى :

الفصل الأول : حكم الوتر وما فيه من اختلاف الفقهاء .

الفصل الثانى : فى زمنه وفيه مباحث :

المبحث الأول : متى يبدأ وقت الوتر وفيه جانبان .

المبحث الثانى : فى آخر وقت الوتر .

المبحث الثالث : الزمن المستحب للوتر .

المبحث الرابع : فى قضاء الوتر .

الفصل الثالث : فى ركعات الوتر وفيه مباحث :

المبحث الأول : اختلاف الفقهاء فى الإيتار بوحدة وفى الإيتار بما

زاد على الثلاث .

المبحث الثانى : فى وصل الثلاث وفصلها .

المبحث الثالث : هل من شرط الإيتار بوحدة أن يتقدمها شفع

أو لا ؟

المبحث الرابع : فيما ثبت عنه ﷺ فى صلاة الليل .

المبحث الخامس : دفع إيهام عما ثبت عنه ﷺ في صلاة الليل .
من روايات عائشة

المبحث السادس : حل الإشكال الوارد على حديث عائشة في
صلاته ﷺ ركعتين بعد الوتر .

الفصل الرابع : في صلاة الوتر على الراحلة .

الفصل الخامس : في نقض الوتر .

الفصل السادس : فيما يقرأ في الوتر من القرآن .

الفصل السابع : القنوت في الوتر وفيه مباحث :

المبحث الأول : حكم القنوت في الوتر .

المبحث الثاني : موضع القنوت .

المبحث الثالث : ما يقال في القنوت .

المبحث الرابع : تأمين المأموم ورفع اليدين في القنوت .

أما الخاتمة فقد تكلمت فيها على النتائج التي توصلت إليها من
خلال البحث .

أسلوب البحث :

يتلخص أسلوب البحث فيما يأتي :

أولاً : أذكر مذاهب الأئمة الأربعة ومذهب الظاهرية وبعض المذاهب
السنية أحياناً .

وذلك بأسلوب سهل ميسر لنفع القارئ الكريم ، وقد حرصت على
جمع المذاهب التي تتفق على حكم واحد ، فأعبر عن ذلك بقولي ذهب
الجمهور ، وأكتفى به عن ذكر الأسماء .

ثانياً : أذكر القول الراجح على ضوء الدليل والاستدلال والمناقشة ،
مع الإشارة إلى ضعف دليل القول المرجوح .

ثالثاً : قمت بعزو الأحاديث والآثار التي أوردتها إلى كتب السنة
دون استقصاء ، كما قمت بعزو الآيات القرآنية إلى المصحف الشريف .

رابعاً : رتبت البحث على أسلوب فن التأليف الحديث .

فقد قسمته إلى فصول ، والفصل إلى مباحث ، والمبحث إلى
مطالب ، والمطلب إلى فروع ما وجدت إلى ذلك سبيلاً .

خامساً : لم أترك شيئاً من الأحكام المتعلقة بهذا البحث إلا وقد
تكلمت عليه حسب علمي ، اللهم إلا ما كان من اختلاف الفقهاء في
اشتراط النية لصحة الوتر . فقد ضربت عنه صفحاً لاعتقادي أن البحث
فيه غير مجد ، لما تقرر من أن النية شرط لصحة العبادات . وهذا منها
يحققه قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

سادساً : لم أجد من كتب في هذا البحث بهذه الصورة ، لا من
المتقدمين ولا من المتأخرين حسب علمي . اللهم إلا محمد بن نصر المروزي
في قيام الليل ، بيد أن كتابته لم تكن على هذا النمط ، صحيح أن نهجها
فقهي إلا أنه يذكر بعض الآثار المتعلقة بهذا الباب دون تعقيب إلا في النزر
اليسير ، وأحسب أن هذا البحث باكورة ما كتب في هذا الموضوع على
هذا النمط .

سابعاً : أعبر كثيراً بقولي : استدلووا بالمنقول والمعقول .

ومرادى بالمنقول القرآن والسنة والآثار المروية عن الصحابة والتابعين ،
ومرادى بالمعقول الأدلة العقلية وهي ما عدا النص فيدخل فيها القياس وغيره .

الفصل الأول

حكم الوتر

لاشك أن الوتر مأمور به في الشريعة الإسلامية ، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم ، وإنما الخلاف بينهم في الوجوب وعدمه ، ونحن نورد مذاهبهم وما استدل به كل فريق والراجح على ضوء الدليل والاستدلال والمناقشة .

وبيان أقوالهم في هذه المسألة على النحو الآتي :-

ذهب الجمهور إلى أن الوتر سنة مؤكدة ، وليس بواجب ^(١) وقد استدلوا بالمنقول والنظر .

أما المنقول فنورد منه ما يأتي :

أولاً - مارواه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال : « جاء رجل من أهل نجد ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : خمس في اليوم والليلة ، فقال : هل عليّ غيرها ؟ فقال : لا إلا أن تطوع ، وسأله عن الزكاة والصيام ، وقال في آخره : والله لا أزيد ولا أنقص . فقال النبي ﷺ : أفلح إن صدق » رواه البخاري ومسلم ^(٢).

(١) تبين الحقائق ج ١ ص ١٦٨ ، شرح الزرقاني ج ١ ص ٢٢٧ / المغنى ج ٢ ص ١٥٨ / المجموع ج ٣ ص ٤٦٥ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠ ، صحيح البخاري مع فتح الباري ج ١ ص ١٠٦ .

والاستدلال به من وجوه :

(أ) أن النبي ﷺ أخبره أن الواجب من الصلاة إنما هو الخمس .

(ب) قوله : هل عليّ غيرها ؟ « قال : لا » فهذا صريح في عدم وجوب الوتر ، وأنه لا يجب إلّا ما دلّ عليه منطوق الحديث .

(ج) قوله ﷺ : « إلّا أن تطوع » وهذا صريح أن الزيادة على الخمس ، إنّما تكون تطوعاً .

(د) أنه قال : « لا أزيد ولا أنقص ؟ فقال النبي ﷺ : أفلح إن صدق » . وهذا صريح بأنه لا يَأْثَمُ بترك غير الخمس ^(١) .

ثانياً :

من الاستدلال ما روى ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : آدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله تعالى قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم » رواه البخاري ومسلم ^(٢) .

فقوله : « أعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » دليل على عدم وجوب الوتر ، لأنه لو كان الوتر واجباً لم يكن للحصر فائدة ، فلما حصر الواجب في الخمس دلت على عدم وجوب ماعداها من جنسها .

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٧٦ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٥٠ ، صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٣ ص ٢٦١ .

قال النووي في المجموع : وهذا من أحسن الأدلة لأنّ بعث معاذ رضى الله عنه إلى اليمن كان قبل وفاة النبي ﷺ بقليل جداً (١) .

ثالثاً :

وعن عبد الله بن محيريز عن رجل من بنى كنانة يقال له المخدجى

« قال : كان بالشام رجل يقال له أبو محمّد ، قال : الوتر واجب . فرحت إلى عبادة - يعنى ابن الصامت - فقلت : إنّ أبا محمّد يزعم أنّ الوتر واجب . قال كذب أبو محمّد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتى بهنّ لم يضيعّ منهنّ شيئاً جاء ، وله عند الله عهدٌ أن يدخله الجنة ومن ضيعهنّ استخفافاً بحقهنّ جاء ولا عهد له إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » .

قال النووي في المجموع : هذا حديث صحيح رواه مالك في الموطأ ، وأبو داود ، والنسائي ، وغيرهم (٢) .

فهذا الحديث يفيد بمنطوقه وجوب الصلوات الخمس ، وأنه لا يجب غيرهن من جنسهن ، إذ أنه لو كان هناك شيء واجب غير ما ذكر لم يكن للحصر فائدة ، ولم يكن لمن حافظ عليهنّ عند الله عهد وذمة ، لأنه قد فرط في أمر واجب زائد على غير مادّل عليه الحديث .

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٧٦ .

(٢) سنن أبي داود / كتاب الصلاة / باب في من لم يوتر حديث رقم ١٤٢٠ .
النسائي في الصلاة باب المحافظة على الصلوات الخمس ، ابن ماجه في إقامة الصلاة باب فرض الصلوات الخمس ، حديث رقم ١٤٠١ ، الموطأ في صلاة الليل ، باب الأمر بالوتر ج ١ ص

رابعاً :

عن علي رضي الله عنه قال : « ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ، ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ » رواه الترمذى والنسائى وأحمد وابن ماجه (١) .
وهذا نص فى محل النزاع ، وهو صالح للاستدلال فقد صححه الحاكم وحسنه الترمذى (٢) .

خامساً :

عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « الوتر أمر حسن جميل ، عمل به النبى ﷺ ، والمسلمون من بعده وليس بواجب » رواه الحاكم والبيهقى . وقال الحاكم : صحيح على شرط البخارى ومسلم (٣) .

سادساً :

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ « كان يصلى الوتر على راحلته ولا يصلى عليها المكتوبة » رواه الجماعة (٤)

(١) سنن الترمذى وتر ٢ ، سنن النسائى قيام الليل ٢٧ ، سنن ابن ماجه إقامة ١١٤ ، مسند أحمد ج ١ ص ٨٦ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤ .

(٣) المستدرك كتاب الوتر ج ١ ص ٣٠٠ ، السنن الكبرى للبيهقى كتاب الصلاة باب التطوع وقيام رمضان ٤٦٧ .

(٤) صحيح البخارى باب الوتر رقم ٥ ، صحيح مسلم صلاة المسافرين ج ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ .

سنن النسائى قيام الليل باب ٣٣ ، سنن ابن ماجه ١٢٧ ، سنن أبى داود صلاة المسافرين باب ٢٧٧ ، مسند أحمد ج ٢ ص ٥٧ ، ١٢٨ .

وهذا دليل على عدم وجوب الوتر ، إذ أنه لو كان واجباً لم يجز فعله على الراحلة .

هذا ما يمكن أن يستدل به لهذا القول من المنقول ، وهناك أحاديث أخرى لا تخلو من قاذح ، إمّا في إسنادها أو في دلالتها فلا حاجة لذكرها ، لاسيما بعد ورود الأحاديث الصحيحة التي عرفناكها فهي كافية لبيان المراد .

وأما استدلالهم من طريق النظر فمن وجهين :

(أ) إنّ زيادة الوتر على الخمس المكتوبات نسخ لها ، لأنّ الخمس قبل الزيادة كانت كلها وظيفة اليوم والليلة ، وبعد الزيادة تصير بعض الوظيفة فينسخ وصف الكلية بها ، ولا يجوز نسخ الكتاب والمشاهير من الأحاديث بالآحاد عند فقهاء الحنفية . والمسألة مقررة في الفروع وعلم الأصول ، واستقصاؤها هنا يخرج بنا عن المراد . وقد فصل العلامة ابن القيم هذه المسألة تفصيلاً شافياً كافياً في إعلام الموقعين (١) .

(ب) إنّ علامات السنن في الوتر ظاهرة ، فإنّ صلاته تؤدى تبعاً للعشاء ، والفرض مالا يكون تابعاً لفرض آخر ، وليس لها وقت ولا أذان ولا إقامة ولا جماعة . ولفرائض الصلوات أوقات وأذان وإقامة وجماعة ، وأيضاً الوتر يجوز فعله على الراحلة من غير ضرورة ، فلم يكن واجباً كالسنن (٢) .

وذهب أبو حنيفة وبعض أصحابه إلى وجوب الوتر ، فإن تركه حتى طلع الفجر أثم ولزمه القضاء . وبه قال سعيد بن المسيب وأبو عبيدة ابن عبد الله

(١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٠ ، المغنى ج ١ ص ١٦١ .

ابن مسعود ، والضحاك ، ومجاهد . وقال به من المالكية أصبغ وسحنون ،
ومن الحنابلة أبو بكر (١) .

وقد استدلو بالمنقول والمعقول .

أما المنقول :

فنورد منه ما يأتي :-

ماروى عن أبى أيوب الأنصارى قال : قال رسول الله ﷺ :
« الوتر حق ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر
بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود ،
والنسائى ، وابن ماجه (٢) .

فقوله « الوتر حق » هو دليل الوجوب .

والجواب عن الاستدلال به من وجوه :

(أ) أنه مختلف فى وصله ووقفه ، والصحيح وقفه على أبى أيوب .
قال الشوكاتى فى النيل : وأما حديث أبى أيوب فأخرجه أيضاً ابن حبان ،
والدارقطنى ، والحاكم ، وله ألفاظ ، وصحح أبو حاتم ، والذهلى ، والدارقطنى
فى العلل . والبيهقى وغير واحد وقفه (٣) وصوبه ابن حجر .

فحديث هذه حاله لا يصلح أن يكون معارضاً للأحاديث
الصحيحة التى لم يخالف أحد فى رفعها إلى النبى ﷺ .

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٠ ، المغنى ج ١ ص ١٦١ ، شرح الزرقانى على
الموطأ ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) سنن ابن ماجه إقامة الصلاة باب الوتر ج ١٧١ / سنن النسائى ، قيام الليل
١٧ / سنن أبى داود ، الوتر ١٣ .

(٣) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤ ، تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٣ .

(ب) لو سلمنا بصحة رفعه لم نسلم بدلالته على المراد ، فإنه قد ورد في بعض رواياته ما يفيد عدم الوجوب ، كما أخرجه ابن المنذر .
الوتر حق وليس بواجب ^(١) .

فقلوه (ليس بواجب) صريح في عدم الوجوب .

(ج) إنَّ القائلين بهذا القول لم يروا العمل ببعض ما ورد في حديث أبي أيوب ، فهم يرون أنَّ الوتر لا يكون أقل من ثلاث ركعات ولا يكون أكثر من ذلك . وفي حديث أبي أيوب نفسه « فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » ^(٢) .

فكيف يصح العمل ببعض الحديث دون بعض ؟ فإذا جاز لهم أن يقولوا بوجوب الوتر عملاً بهذا الحديث ، فليقولوا بجواز الوتر بأكثر من ثلاث أو أقل من ذلك .

(د) لو سلمنا بصحته لم نسلم بدلالته على الوجوب ، لأنَّ لفظه « حق » لا يفهم منها الوجوب لأنَّ كل حكم ثابت بأصل الشرع هو حق فيدخل فيه الواجب والمسنون ، وحمله على الواجب دون غيره يحتاج إلى دليل ^(١) .

(هـ) إنَّ الجمع بين هذا الحديث مع التسليم بصحة الاستدلال به وبين الأحاديث الأخرى المعارضة له ممكن ، وذلك بحمل هذا الحديث وما في معناه على الاستحباب ، فتجتمع الأدلة ويحصل الأخذ بها جميعاً .

(١) سبل السلام ج ٢ ص ١٨ .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

(٣) فتح الباري ج ٢ ص ٤٧٧ .

(و) لو سلمنا بعدم إمكان الجمع لم نسلم بصحة الدلالة ، لأنه قد تقرر أنّ حديث الصحيحين أو أحدهما مقدم على غيره ، عند التعارض وعدم إمكان الجمع .

٢ - عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « يا أهل القرآن أوتروا إنّ الله وتر يحب الوتر » أخرجه الترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وأحمد ، وأبو داود (١) .

وصححه الحاكم ، وحسنه الترمذى .

فقوله « أوتروا » هو دليل الوجوب ، لأنه أمر بالوتر والأصل فى الأمر الوجوب . ويجاب عن هذا الاستدلال بالوجه الثالث ، والرابع ، والخامس ، من الجواب عن الحديث الآنف الذكر .

ثم إنه ليس فيه دلالة على الوجوب فيما يبدو لى لقوله فى بعض روايات الحديث لعل « الوتر ليس بجتم » وقوله « الوتر سنة » سنّها رسول الله ﷺ (٢) .

فهذا دالٌّ على عدم الوجوب ، ولو سلمنا بالوجوب فهذه قرينة صارفة للأمر عن ظاهره . بالإضافة إلى الأدلة التى ذكرناها قريباً .

(٣) مارواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال :

« من لم يوتر فليس منّا » رواه أحمد (٣) فهذا دليل على وجوب الوتر ،

(١) سنن أبى داود باب الوتر ، سنن الترمذى باب الوتر ٥ ، سنن النسائى قيام الليل

٢٧ ، سنن ابن ماجه إقامة ١١٤ / مسند أحمد ١ ، ص ١١٠ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤ .

(٣) مسند أحمد ج ٢ ص ٤٤٣ / ج ص ٣٥٧ .

لأنّ قوله « فليس منّا » دالٌّ على الوجوب ، وهو المراد . ويجاب عن هذا الاستدلال بأنّ الحديث ضعيف لا تقوم به حجة ، وذلك أنّ في إسناده الخليل بن قرّة ضعفه أبو حاتم والبخارى (١) .

وعلى فرض التسليم بصحته ، فليس فيه دليل على المراد ، لأنّ الجواب عنه ممكن وذلك بالوجه الثالث والرابع والخامس من الجواب عن الحديث الأول .

(٤) ماروى عن بريدة أنّ النبيّ ﷺ قال :

« الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منّا ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس منّا » .

رواه أبو داود (٢) .

فهذا الحديث موافق لما قبله في الدلالة على إيجاب الوتر . ويجاب عنه بأنّ في إسناده عبيد الله بن عبد الله العتكي أبو المنيب . والظاهر أنه منفرد به . وقد ضعفه البخارى وغيره ووثقه ابن معين وغيره ، وادعى الحاكم أنه حديث صحيح (٣) ثمّ إن لفظ حق ليس بصريح في الوجوب . قال ابن حجر : وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتجّ به إلى أن يثبت أنّ لفظ حقّ بمعنى واجب في عرف الشارع (٤) .

(٥) ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبيّ ﷺ

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤ .

(٢) سنن أبي داود ، باب ٣٧٧ فيمن لم يوتر .

(٣) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

(٤) فتح البارى ج ٢ ص ٤٨٧ .

قال « إنّ الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر » رواه الدارقطني وغيره (١) .

ويجاب عن هذا الاستدلال : بأنّ في إسناده راوياً ضعيفاً ، وهو المثني ابن الصباح (٢)

فلا يكون صالحاً للاستدلال - وفي إسناده أيضاً عند الدارقطني محمد بن عبد الله العزمي وهو ضعيف (٣) .

هذا ما يمكن إيراده من المنقول بالنسبة لهذا القول وفيه آثار أخرى مروية عن عدد من الصحابة ، بعضها مسند إلى النبي ﷺ ، والبعض الآخر لم يكن كذلك .

وهي كلها لا تخلو من قاذح ، ووجه الاستدلال منها هو أن الزيادة لا تتحقق إلا عند حصر المزيد عليه ، والمحصور الفرائض لا النوافل .

قال الكاساني بعد إيراد ما ذكر : الاستدلال به من وجهين : أحدهما : أنه أمر بها ومطلق الأمر للوجوب . والثاني : أنه سمّاها زيادة والزيادة على الشيء لا تتصور إلّا من جنسه ، فأما إذا كان غيره فإنه يكون قرانا لازيادة لأن الزيادة إنما تتصور على المقدّر وهو الفرض . فأما النفل فليس بمقدر فلا تتحقق الزيادة عليه (٤) .

أمّا الأمر الأول : فقد عرفت الجواب عنه قريباً . وأمّا الأمر الثاني

(١) سنن الدارقطني ج ٢ الوتر ص ٣١ .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

(٣) سنن الدارقطني ج ٢ ص ٣١ .

(٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٠ .

فيجاب عنه بما روى عن النبي ﷺ بإسناد صحيح على ما أخرجه البيهقي وغيره « إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاتكم ، هي خير لكم من حمر النعم ، ألا وهي الركعتان قبل صلاة الفجر » (١) .

فعليه يكون هذا الحديث دالاً على وجوب ركعتي الفجر ولم يقل بذلك أحد .

وأما استدلالهم بالمعقول ، فهو أن الوتر صلاة مقضية مؤقتة . فتجب كالمغرب . أما أنها مؤقتة فلأن المستحب في وقتها السحر ، وذلك أشد بأن يكون كراهة في العشاء ، فلو كان سنة تبعاً للعشاء لم يختلف وقتها في الصفة ، بل كان المستحب فيه المستحب فيه (٢) .

وستعرف الجواب عن هذا الاستدلال عند الكلام على الراجح .

وهكذا تتصور المسألة بين القول والدليل والاستدلال والمناقشة . والذي يبدو لي : هو أن الأدلة التي استدل بها فقهاء الحنفية القائلون بالوجوب صالحة للاستدلال رغم ما أورد عليها ، لأن كثرة أسانيدها تدل على أن لها أصلاً ، والحديث الضعيف إذا تعددت طرقه أصبح صالحاً للاستدلال . ناهيك أن بعض المحققين قد صحح بعض هذه الأحاديث على ماتم ثبته قريباً ، إلا أن الذي يتعين المصير إليه القول الأول ، لأن فيه جمعاً بين الأدلة بحمل الأدلة الدالة على الوجوب على الاستحباب والسنية المؤكدة . وذلك لوجود الصارف لها عن ظاهرها ، وهو الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول والجمع أولى عند المحققين إن أمكن ، لأن فيه أخذاً بالأدلة جميعاً وغيره فيه أخذ ببعضها دون بعض وهو ممكن هنا بما قلنا .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب تأكيد الوتر ج ٢ ص ٤٦٩ .

(٢) فتح القدير ج ١ ص ٤٢٤ .

نعم الأصل في الأمر الوجوب حتى يوجد الصارف . ونحن نقول :
قد وجد الصارف هنا وهو الأحاديث الصحيحة التي استدلل بها الجمهور
على نفى الوجوب .

والقول بالوجوب غير متجه لما عرفت من إمكان الجمع وما أسلفنا
من الأدلة العقلية والنقلية .

ونضيف هنا ما يأتي :-

١ - قوله تعالى (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) (١) .

فهذه إشارة إلى عدم الوجوب لأن الوسطى لا تتحقق في الشفع ،
وإنما تتحقق إذا كانت الصلاة وترّاً ، فيكون الوتر بين شفيعين ولهذا لا يكفر
جاحده (٢) .

٢ - ورد في حديث الإسراء من رواية أنس بن مالك ما يفيد عدم
وجوب الوتر ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال « ففرض الله عز وجل على أمتي
خمسین صلاة » ثم ذكر عليه الصلاة والسلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك
إلى أن قال « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون » (لا يبدل القول
لدى) (٣) .

فهذا إخبار من الله عز وجل مأمون تبدله فصَحَّ أن الصلوات
لا تبدل أبداً عن خمس (٤) .

(١) البقرة الآية ٢٣٨ .

(٢) تبیین الحقائق ج ١ ص ١٦٩ .

(٣) صحيح البخارى كتاب الصلاة ١ ، صحيح مسلم كتاب الإيمان ج ٢٦٣ ،

سنن ابن ماجه ، إقامة باب ١٩٤ ، مسند أحمد ج ٥ ص ١٤٤ .

(٤) المحلى ج ٢ ص ٢٢٩ .

فدلّ على عدم وجوب الوتر والقول بالنسخ غير وارد لكون لفظ الحديث مشعراً بذلك (فقلوه لا يبدل) هو دليل ذلك .

٣ - ماروى عن أبى هريرة أنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أى الصلّاة أفضل بعد المكتوبة ؟ فقال : الصلاة فى جوف الليل . قال : أى الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال : شهر الله الذى يدعونه المحرم » أخرجه مسلم ^(١) ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه . فصحّ أن تهجد الليل ليس من المكتوبة : والوتر من تهجد الليل ^(٢)

٤ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ قام فى شهر رمضان ، ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج ، وقال : إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر » رواه ابن حبان ^(٣)

وهذا نص فى عدم وجوب الوتر ، وهو موافق للأحاديث الصحيحة التى تمّ ثبوتها قريباً

٥ - مع التسليم بصحة الأحاديث الدالة على الوجوب وعدم إمكان الجمع ، لم نسلم بصحة دلالتها على محل النزاع ، لأنّ القائلين بالوجوب يرون أن ماتضمنه خبر الواحد زائداً على المتواتر ، والمشاهير لا يجوز العمل به ، لأنّ ذلك زيادة على ما فى المتواتر والمشاهير وتلك لاتنسخ بالآحاد ، ولا ريب أنّ الأحاديث الدالة على وجوب الوتر أخبار آحاد . وبيان ذلك أنّ الزيادة لو كانت موجودة معه لنقلها إلينا من نقل النص .

إذ غير جائز أن يكون المراد إثبات النص معقوداً بالزيادة . فيقتصر النبى

(١) صحيح مسلم كتاب الصوم حديث ٣٨ / سنن أبى داود باب ٥٥ ج ٢٤٢٩ ،

سنن الترمذى باب الصوم فى صوم المحرم ج ٧٤٠ ، سنن ابن ماجه ج ١٧٤٢ .

(٢) المحلى ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) بلوغ المرام مع من سبل السلام ج ٢ ص ٩ .

ﷺ على إبلاغ النص منفرداً عنها : فواجب إذن أن يذكرها معه ، ولو ذكرها لنقلها إلينا من نقل النص : فإن كان النص مذكوراً في القرآن والزيادة واردة من جهة السنة ، فغير جائز أن يقتصر النبي ﷺ على تلاوة الحكم المنزل دون أن يعقبها بذكر الزيادة ، لأنّ حصول الفراغ من النص الذي يمكننا استعماله بنفسه ، يلزمنا اعتقاد مقتضاه من حكمه !

والأمثلة على ذلك كثيرة . كتغريب البكر الزاني ، وكونه زيادة على الجلد المنصوص عليه في القرآن ، وكنسخ جلد الشيب الزاني بقوله ﷺ « أُغْدِ يَأْنِيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا ، وَرْجُمَهُ ﷺ لِمَاعَزٍ وَلَمْ يَجْلِدْهُ » . وغير هذا كثير . والحاصل أنّ هذه الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي ﷺ عقيب التلاوة ، ولنقلها إلينا من نقل المزيد عليه . إذ غير جائز على الصحابة أن يعلموا أنّ الحد مجموع الأمرين وينقلوا بعضه دون بعض .

وقد سمعوا الرسول ﷺ يذكر الأمرين .. فامتنع حينئذ العمل بالزيادة إلا من الجهة التي ورد منها الأصل . فإذا وردت من جهة الآحاد ، فإن كانت قبل النص فقد نسخها النص المطلق عارياً من ذكرها ، وإن كانت بعده فهذا يوجب نسخ الآية بخبر واحد وهو ممتنع (١)

وقد قال بهذا أكثر فقهاء الحنفية فكيف يصح الاستدلال بما ذكروه وهم يرون عدم الاستدلال به لما ذكر ؟

٦ - القول بأن الإجماع على وجوب الوتر على ما نقله الكاساني عن

(١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ٣١٢ .

الحسن البصرى ، والطحاوى ، وأن مثلهما لا يكذب ^(١) قول غير صحيح وذلك لأمرين : الأمر الأول أن دعوى الإجماع لم يقل بها أحد من المحققين العارفين بهذا الفن الذين يشهد لهم التاريخ بالعلم والورع والتقوى ، بل الذى نقل عنهم هو خلاف هذا . قال ابن عبد البر : « القول بأن الوتر سنة وليس بواجب ، يكاد يكون إجماعاً لشذوذ الخلاف فيه » ^(٢) فكلامه يفيد أن العكس هو الصحيح فكيف تصح دعوى الإجماع بعد هذا القول ؟

وقال القاضى أبو الطيب من فقهاء الشافعية : « وهو قول العلماء كافة حتى أبو يوسف ومحمد » قال أبو حامد الغزالي فى تعليقه : « الوتر سنة مؤكدة ليس بفرض ولا واجب وبه قالت الأمة كلها إلا أبا حنيفة ، فقال : هو واجب إلى أن قال قال ابن المنذر « لا أعلم أحداً وافق أبا حنيفة فى هذا » ^(٣) .

هذا مانقل عن هؤلاء الأئمة الأعلام ، فعلم أن دعوى الإجماع لاتستند إلى دليل . إذ لو كان الأمر كذلك لما خفى على هؤلاء ، ولعلمه ولو واحد منهم .

الأمر الثانى : أن دعوى الإجماع من الصّعوبة بمكان حتى أنكر بعض المحققين هذه الدعوى . إذ من الممكن وجود الخلاف ، ولم يعلم به المدعى وصاحب الدعوى هنا لم يذكر دليلاً لصحة دعواه . نعم . إننا لا نتهم من قال هذا القول بالكذب ، وذلك لجلالة قدر المدعى وإنما نقول : وفوق كل ذى علم عليم .

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٣٠ .

(٣) المجموع ج ٣ ص ٤٧٤ .

وأيضاً صحة النسبة إلى الحسن البصرى تحتاج إلى دليل فإن قيل :
الوعيد الوارد فى الأحاديث يدل على الوجوب (من مثل قوله ﷺ ليس
منا) .

قيل : ليس الأمر كذلك لأن التوعد على تركه إنما هو لتأكيد
حكمه ، وهو يقتضى المبالغة ونحن به نقول ، فإنه سنة مؤكدة لايجوز
الإصرار على تركه . بل قال بعضهم : إن تاركه فاسق لا تقبل له شهادة .
والقرينة الدالة على إرادة المبالغة قوله ﷺ « من أكل من هاتين الشجرتين فلا
يقربن مسجدا » .

ومعلوم أن أكل الثوم والبصل لا يحرم ، وإنما أراد النبى ﷺ المبالغة فى
الترك ، وهذا مثله فإن النبى ﷺ أراد المبالغة فى الفعل .

الفصل الثاني

في زمن الوتر

عرفت في الفصل الآنف الذكر حكم الوتر ، وأنّ فيه مذهبين : مذهب يقول إنه سنة مؤكدة وهو ما قال به الجمهور ، ومذهب يقول : إنه واجب وهو ما قال به بعض فقهاء الحنفية ومن ذكرناهم . ولعلك تريد أن تعرف الزمن الذي يفعل فيه الوتر ، وبمعنى أوضح الوقت الزمني اللازم للوتر .

ونحن نبين لك ذلك بالتفصيل فنقول :

الكلام في هذا الفصل ينحصر في أربعة مباحث .

المبحث الأول : متى يبدأ وقت الوتر .

المبحث الثاني : في آخر وقت الوتر .

المبحث الثالث : الزمن المستحب للوتر .

المبحث الرابع : في قضاء الوتر .

فهاك تفصيلاً عمّا قيل في ذلك .

المبحث الأول

متى يبدأ وقت الوتر

اعلم أنّ البحث في هذا الحكم ينحصر في جانبين : متفق عليه ، ومختلف فيه .

أما الجانب المتفق عليه فهو مابعد صلاة العشاء ، فقد اتفق الفقهاء فيما علمت على أن ما بعد صلاة العشاء ظرف زمني لصلاة الوتر ، ولهذا حكى الإجماع على ذلك كثير من أئمة الفتوى ونورد من ذلك ما يأتي :

١ - قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوتر ^(١) .

٢ - وقال ابن عبد البر : « لم يفضل النبي ﷺ فعل واحد منهما لجواز الأمرين » ^(٢) يعنى من صلى أول الليل وآخره .

٣ - وقال ابن رشد : « اتفقوا على أن وقته بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » ^(٣) .

٤ - وقال الشوكاني : وأحاديث الباب تدل على أن جميع الليل وقت للوتر ، ولم يخالف في ذلك أحد لا أهل الظاهر ولا غيرهم . وقد حكى صاحب المفهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر إلا بعد صلاة العشاء ^(٤) . وقال في أوجز المسالك تعقياً على سؤال النبي ﷺ لأبي بكر وعمر وفيه إباحة تقديم وتأخير ، وهو أمر مجمع عليه والليل كله وقت له ^(٥)

هذا مانقل عن بعض أئمة المسلمين ، وهو بين كما ترى ومستند الإجماع ما يأتي :

١ - عن خارجة بن حذافة قال « خرج علينا رسول الله ﷺ ذات غداة ، فقال : لقد أمركم الله بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، قلنا :

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

(٢) أوجز المسالك ج ٢ ص ٣٦٤ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٠٢ .

(٤) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٨ .

(٥) أوجز المسالك ج ٢ ص ٣٦٤ .

وماهى يارسول الله ؟ قال : الوتر . فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » . رواه أصحاب السنن إلا النسائي (١)

٢ - عن عائشة رضى الله عنها قالت « من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ ، من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر » رواه الجماعة (٢) .

٣ - عن أبى سعيد ، أن النبى ﷺ قال « أوتروا قبل أن تصبحوا » رواه أصحاب الصحاح إلا البخارى وأبا داود (٣) .

٤ - عن أبى مسعود « أن النبى ﷺ كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره » . رواه أحمد (٤) . قال العراقى : وإسناده صحيح (٥) .

فهذه الأحاديث دالة بصرىح اللفظ على أن مابعد العشاء وقت للوتر ، وقد وردت أحاديث كثيرة غير مذكرونا عن جمع من الصحابة ، منهم ابن عمر ، وأبو هريرة ، وعلي ، وعقبة بن عامر ، وأبو ذر ، وسعد بن أبى وقاص ، وجابر بن عبد الله ، وغير هؤلاء كثير . إلا أن فى بعض أسانيدھا مقالاً ، وهى كلها قاضية بما قلنا . هذا مايمكن أن يقال فى هذا الجانب .

(١) سنن أبى داود ، كتاب الصلاة ، باب تفريع أبواب الوتر ، ج ١٤١٨ . سنن الترمذى ، الوتر ج ٤٥٢ ، ابن ماجه باب الوتر ج ١١٦٨ .

(٢) صحيح البخارى كتاب الصلاة باب الوتر ٢ ، صحيح مسلم ، صلاة المسافر ج ١٣٦ ، سنن الترمذى ، الوتر ب ٤ ، سنن ابن ماجه ، الإمامة ١٢١ ، مسند أحمد ج ١ ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) صحيح مسلم ، مسافرين ١٦٠ ، سنن الترمذى العوتر ب ١٢ ، سنن النسائي قيام الليل ب ٣١ ، سنن ابن ماجه ، الإقامة ب ١٢٢ .

(٤) مسند أحمد ج ١ ص ١٢٠ ، ج ٦ ص ٤٧ .

(٥) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٧ .

أمّا الجانب المختلف فيه فهو الإيتار قبل العشاء ، واتفق الأئمة فيما علمت على أن الوتر لا يجوز قبل صلاة العشاء إلا قولاً شاذاً ، سيأتى ذكره . وقد اختلفوا فى الإعادة فيما إذا فعل الوتر قبل العشاء ، وإليك تحرير المقام فى ذلك .

١ - ذهب الجمهور إلى أن ما قبل العشاء ليس وقتاً للإيتار ، وأن من أوتر قبل العشاء لزمته الإعادة سواء كان متعمداً أو ناسياً (١) . وقد استدلوا بالمنقول والنظر .

أما المنقول فقد استدلوا منه بما يأتى :

١ - قوله ﷺ « الوتر جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر » (٢) .

٢ - قوله ﷺ « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » (٣)

٣ - عن معاذ رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « زادنى ربي صلاة وهى الوتر ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » أخرجه أحمد (٤) .

فهذا وما قبله صريح فى محل النزاع ، وهو أن وقت الوتر لا يكون قبل العشاء . والأحاديث التى تمّ ثبوتها فى الجانب الأول ، تدل كلها بالإضافة إلى هذه الأحاديث على أن وقت الوتر ما بين صلاة العشاء إلى

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ ، المجموع ج ٣ ص ٤٦٩ ، المغنى ج ٣ ص ١٦٢ ، شرح الحرشى ج ١ ص ١٠ .

(٢) سبق تخريجه فى الجانب الأول من هذا الفصل .

(٣) سبق تخريجه فى الجانب الأول من هذا الفصل .

(٤) مسند أحمد ج ٥ ص ٢٤٢ .

طلوع الفجر ، وهى دلالة بالمنطوق ، والمفهوم يفيد أنه ليس لها وقت إلا ذلك ، إذ أنه لو كان لها وقت غير ماذكر لبينه ﷺ . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

وأما استدلالهم من طريق النظر ، فهو أن الوتر قبل العشاء صلاة قبل وقتها فلا تصح . ألا ترى أنه لو أوتر نهراً كان وتره باطلاً . فكذا مانحن فيه (١) ولأنه لما كان الوتر سنة كان وقته مابعد وقت العشاء لكونه تبعاً للعشاء (٢) .

٢ - وذهب أبو حنيفة والثوري إلى أنه لو أوتر ناسياً قبل العشاء لم يعد ، وهذا بناءً على قول أبى حنيفة بوجوب الوتر ، وأن وقته هو وقت العشاء . إلا أنه شرع مرتباً عليه حتى لا يجوز أدائه قبل صلاة العشاء ، مع أنه وقته لعدم شرطه وهو الترتيب إلا إذا كان ناسياً (٣)

وذلك أن الوتر لما كان واجباً كان أصلاً بنفسه فى حق الوقت لا تبعاً للعشاء ، فإذا غاب الشفق دخل وقته كالعشاء إلا أن وقته بعد فعل العشاء إلا أن تقديم أحدهما على الآخر واجبٌ حالة التذكر ، فعند النسيان يسقط كما فى العصر والظهر التى لم يؤدها حتى دخل وقت العصر ، يجب ترتيب العصر على الظهر عند التذكر ، ثم يجوز تقديم العصر على الظهر عند النسيان كذا هذا ، زد عليه أنه لو لم يصل العشاء حتى طلع الفجر لزمه قضاء الوتر ، كما يلزمه قضاء العشاء ، ولو كان وقتها ذلك لما وجب قضاؤها ، إذ لم يتحقق وقتها لاستحالة تحقق مابعد فعل العشاء (٤) .

٣ - وأما الشافعية : فالمنقول عنهم فى ذلك ثلاثة أوجه :

(١) المغنى ج ٢ ص ١٦٢ .

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ ، المغنى ج ٢ ص ١٦٢ .

(٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ .

أحدها : كقول الجمهور .

والثاني : يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء وله أن يصليه قبلها . حكاها إمام الحرمين وآخرون وقطع به القاضي أبو الطيب قالوا سواء تعمّد أم سها .

والثالث : أنه إن أوتر بأكثر من ركعة دخل وقته بفعل العشاء ، وإن أوتر بركعة فشرط صحتها أن يتقدمها نافلة بعد فريضة العشاء ، فإن أوتر بركعة قبل أن يتقدمها نفل لم يصح وتره ، وقال إمام الحرمين : ويكون تطوعاً^(١) .

ولم أجد لذلك دليلاً ، لا من النقل ولا من العقل : وإن كان المشهور المعمول به عند الشافعية هو ماوافق الجمهور . والذي يبدو لي هو أن الوتر لا يصح قبل صلاة العشاء لا عامداً ولا ناسياً .

وذلك لما أسلفنا من الأدلة النقلية والعقلية والأحاديث المروية في ذلك نص في محل النزاع ، فلا كلام لأحد معها : زد على هذا أن الصلاة المؤقتة لا تجوز قبل دخول وقتها ، حتى وإن كان ناسياً . فلو صلى الظهر قبل الزوال ناسياً لزمته الإعادة .

فكذا هنا ، وقد عرفت في الفصل الآنف الذكر عدم وجوب الوتر على الراجح من قولي أهل العلم ، فإن قيل : يشكل عليه ما إذا صلى العشاء مع المغرب جمع تقديم ، والجواب عن هذا الإشكال من وجهين .

(أ) إن وقت الصلاة المجموعة وقت لما يجمع معها ، فوقت المغرب مثلاً وقت للعشاء ، إذا جمع العشاء معها جمع تقديم ، وهذا مذهب

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

الشافعى وأحمد . وعليه فلا إشكال لأنّ وقت الوتر يبدأ بعد وقت المجموعة لكون الظرف الزمنى وقت للكل .

نعم ، مذهب المالكية والحنفية لا يصح . فالمالكية لا يبدأ عندهم وقت الوتر إلّا بعد وقت العشاء الحقيقى ، وهو مغيب الشفق وفعله قبل ذلك لغو . والحنفية لا يصح عندهم جمع التقديم لكن الذى دلّت عليه النصوص هو جوازه . فهذا دليل على أن وقت كل من المجموعتين وقت للأخرى .

(ب) لو سلمنا بعدم جوازه بعد المجموعة لم نسلم بالاعتراض لأن الليل كله ظرف للوتر إذا ماضى العشاء . بيد أنّه لا يلزم فعله بعد العشاء مباشرة ، وإنّما له فعله مالم يصلّ الفجر .

المبحث الثانى

فى آخر وقت الوتر

آخر وقت الوتر هو الزمن الذى يكون فعله فيه أداءً وبعده قضاءً ، ولا ريب أن الوتر كغيره من الأحكام له زمن يجوز فعله فى أوله ووسطه وآخره . وقد عرفت ما يتعلق بالقسمين الأولين وهما أول الوقت ووسطه .بقى أن تعلم ما يتعلق بآخر وقته وهل له غاية ينتهى إليها . وإذا كان كذلك فمتى تنتهى هذه الغاية ؟ وهذا الحكم لم يكن موضع اتفاق بين أهل العلم ، وإنّما اختلفوا فيه على النحو الآتى :

ذهب الجمهور : إلى أن وقت الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، وبعد طلوع الفجر قضاء^(١) فالغاية التى يكون فيها أداء الوتر هى طلوع الفجر ، والمراد به الثانى ، وإنّما قالوا بذلك لما يأتى :

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٢١ ، المبدع ج ٢

١ - حديث خارجة المتقدم . الوتر فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر (١) .

٢ - حديث عائشة المتقدم أيضاً وفيه « من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر » (٢) .

٣ - حديث أبي سعيد مرفوعاً « أوتروا قبل أن تصبحوا » (٣) .

٤ - حديث علي عند ابن ماجه بلفظ « من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر » (٤) قال العراقي : وإسناده جيد (٥) .

٥ - حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ « بادروا الصبح بالوتر » (٦) وله حديث آخر عند الترمذى مرفوعاً بلفظ « إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتروا قبل طلوع الفجر » (٧) .

فهذه الأحاديث صريحة في أن الوتر ينتهى وقته بطلوع الفجر ، لاسيما الأحاديث التى ورد فيها التعبير بحرف إلى فإن مابعداها يخالف ما قبلها عند العارفين بهذا الفن . قال ابن رشد فى البداية : لا خلاف بين أهل الأصول أن مابعد إلى بخلاف ما قبلها إذا كانت غاية (٨) .

(١) سبق تخريجه فى المبحث الأول من هذا الفصل .

(٢) سبق تخريجه فى بداية هذا الفصل .

(٣) مسلم ، مسافرين ح ١٦٠ ، الترمذى ، وتر ١٢ ، النسائى قيام الليل ٣١ ، ابن ماجه ، إقامة ١٢٢ ، مسند أحمد ج ٢ / ١٥٠ .

(٤) ابن ماجه / ماجاء فى الوتر آخر الليل باب ١٢١ . حديث رقم ١١٨٥ .

(٥) أوجز المسالك ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٦) مسلم / صلاة المسافرين ح ١٤٩ ، الترمذى باب الوتر ١٢ . مسند أحمد ج ٢

ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٧) السنن مع التحفة ، بادروا الصبح بالوتر ج ١ ص ٣٤٤ .

(٨) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٠٣ .

هذا ما يمكن أن يستدل به لهذا القول

وذهب المالكية والشافعية : في أحد الوجهين إلى أن للوتر وقتين ، وقت اختياري إلى طلوع الفجر ، ووقت ضروري إلى صلاة الصبح ^(١) .
فأنت ترى أن هؤلاء يجعلون لصلاة الوتر وقتين : أحدهما اختياري ، والآخر للضرورة . وطبقاً لذلك يكون الاستدلال .
أما الوقت الاختياري فأدلته هي أدلة الجمهور وقد تمّ ثبوتها قريباً فلا نعيدها هنا .

وأما أدلة الجانب الثاني فلم أجد في كتب الفروع ما يفيد ذلك اللهم إلا ماورد في الموطأ وبيانه على النحو الآتي :

١ - عن سعيد بن جبير أن عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ فقال لخدمته : انظر ما صنع الناس (وهو يومئذ قد ذهب بصره) فذهب الخادم ثم رجع فقال : قد انصرف الناس من الصبح ، فقام عبد الله بن عباس فأوتر ، ثم صلى الصبح ^(٢) .

٢ - عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عبد الله بن مسعود قال : ما أبالي لو أقيمت الصبح وأنا أوتر ^(٢) .

٣ - عن يحيى بن سعيد أنه قال : كان عبادة بن الصامت يؤم قوماً فخرج يوماً إلى الصبح فأقام المؤذن صلاة الصبح فأسكته عبادة حتى أوتر ، ثم صلى بهم الصبح ^(٢) .

٤ - عن عبد الرحمن بن القاسم أنه قال : سمعت عبد الله ابن عامر بن ربيعة يقول : إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة ، أو بعد الفجر (يشك عبد الرحمن أي ذلك قال) ^(٢) .

(١) الشرح الكبير حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٧ / المجموع ج ٣ ص ٤٦٩ .

(٢) موطأ مالك ح ١ ص ١٢٦ .

٥ - عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع أباه القاسم بن محمد يقول : إني لأوتر بعد الفجر (١) .

فهذه الآثار تدلّ على جواز الوتر بعد الفجر ، وفي ظنّي أن فقهاء المالكية ومن قال بقولهم ، قد راموا الجمع بين هذه الآثار وتلك الأدلة التي أسلفنا ذكرها ، دليلاً للجمهور ، والجواب عن الاستدلال بها من وجوه :

الوجه الأول :

الأثر المروى عن ابن عباس ضعيف لا تقوم به حجة ، وذلك أن فيه عبد الكريم بن أبي المخارق . قال ابن عبد البر : أنه ضعيف باتفاق أهل الحديث غرّ مالكاً منه سمّته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه .

ونقل الذهبي تضعيفه عن جمع من أئمة الحديث وفرسان الجرح والتعديل ، منهم أيوب ، ويحيى ، وابن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، والدارقطني ، ثم قال (قلت وقد أخرج له البخاري) تعليقا ، ومسلم متابعة . وهذا يدل على أنه ليس بمطرح (٢) .

وقال ابن حجر في التقريب : عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية المعلم ضعيف (٣) .

الوجه الثاني :

لو سلمنا بصحة الآثار لم نسلم بصحة الاستدلال ، لأنّ ما ذكرناه دليلاً للقول الأول أحاديث صحيحة مرفوعة إلى النبي ﷺ ، وهذه آثار موقوفة على أصحابها ، ولا حجة إلّا في قوله ﷺ أو فعله أو تقريره .

(١) موطأ مالك ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٦٤٦ .

(٣) تقريب التهذيب ج ١ ص ٢١٧ .

الوجه الثالث :

لو سلمنا بصحتها أيضاً وسلمنا جدلاً بصحة المعارضة ، لم نسلم بصحة الاستدلال . لأنّ القاعدة في تعارض النصوص إذا تعذر الجمع هي ترجيح بعض النصوص على بعض ، وللترجيح أسباب مبينة في علم الحديث . منها :

تقديم الصحيح على غيره ، وتقديم الأصح على ما يعارضه من الصحيح . والأمر هنا كذلك فإنّ الأدلة التي استدّل بها الجمهور لا يرتاب أحد في تقديمها على ما ذكرناه دليلاً للقول الثاني .

لذا فإنّ الراجح عندنا هو القول الأول ، وهو أنّ وقت صلاة الوتر ينقضى بطلوع الفجر ، وذلك لسلامة الأدلة التي ذكرناها هنالك .

المبحث الثالث

متى يستحب فعل الوتر

لا ريب أنّ الوتر عبادة مطلوبة من المؤمنين ، وأنه لا يجوز الإصرار على تركها ، حتى عند أولئك الذين لا يرون الوجوب . وقد نقل عن بعضهم أن المصرّ على تركه فاسق لا تقبل له شهادة .

أمّا القائلون بالوجوب فالأمر عندهم واضح ، وهو أنّ تاركه يأثم ولو كان مع عدم الإصرار ، لأنّ الواجب هو الذي يثاب فاعله ويعاقب تاركه ، بخلاف المسنون فهو الذي يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه . وعلى هذا نقول ماهو الوقت المستحب المفضل لفعل الوتر ، بعد أن عرفنا اتفاق الفقهاء على أنّ مابعد العشاء وقت له إلى طلوع الفجر ؟ سؤال اختلفت فيه كلمة الفقهاء على قولين :-

فمنهم من قال المستحب هو الإيتار أول الليل . ومنهم من قال : المستحب آخره . وكلا القولين مروى عن جمع من الصحابة . ولكل دليله ،

فبالأول قال أبو بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، ورافع بن خديج ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، لما أسنّ رضى الله عنهم . وقال به من غير الصحابة : أبو حامد الغزالي ، وإمام الحرمين ، من الشافعية (١) .

وبالثاني : قال عمر بن الخطاب ، وعلي ، وابن مسعود ، وهو مذهب أكثر الفقهاء (٢) .

وكل من الفريقين يستدل بأحاديث صحيحة ثابتة ، ونحن نورد ما استدلووا به حسب الإمكان . والله المستعان .

أدلة القول الأول :

يستدل أصحاب هذا القول بما يأتي :-

أولاً : ما روى عن أبي ذر قال : أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن إن شاء الله أبداً « أوصاني بصلاة الضحى وبالوتر قبل النوم وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر » (٣) .

ثانياً : عن أبي الدرداء قال « قال رسول الله ﷺ : يا عويمر ، لا تبت إلا على وتر ، وصل ركعتي الضحى مقيماً أو مسافراً وصم ثلاثة أيام من كل شهر تستكمل الزمان كله » أو قال « الدهر كله » (٤) .

ثالثاً : عن أبي هريرة قال « أمرني رسول الله ﷺ أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وأن لا أنام إلا على وتر وبركعتي الضحى » (٥) .

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٦٩ ، ٤٧٧ .

(٢) بدائع الصنائع ، ج ١ ص ٢٧١ ، المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ ، المغنى ج ١ ص

١١٧ .

(٣) سنن النسائي كتاب الصوم ج ٤ ص ٢١٧ .

(٤) مسلم ، مسافرين ، استحباب الضحى ج ٨٦ .

(٥) البخارى باب الوتر ٢ ، مسلم صلاة المسافرين ح ٨٥ النسائي صيام ٨١ . مسند

أحمد ٢ ص ٢٥٨ .

فهذا أبو ذر ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، قد رووا عن النبي ﷺ الوتر قبل النوم ، ولا ريب في صحة أحاديثهم . وقد ورد فيها النهى عن النوم قبل الإيتار ، والأصل في النهى التحريم إلا إذا وجد الصارف .
ولا نقول بالتحريم هنا لورود الأحاديث الصحيحة التي تدل بمنطوقها على خلاف هذا ، بل نقول باستحباب الوتر قبل النوم لوجود هذه الأحاديث .

وستعرف الجواب بعد عرض أدلة الجمهور إن شاء الله تعالى .
أمّا أدلة القول الثاني فنجتزئ منها ما يأتي :-

أولاً : حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبي ﷺ يصلي من الليل فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » رواه البخاري ومسلم ^(١) وفي رواية لمسلم « فإذا أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة » .

ثانياً : حديث عائشة رضي الله عنها قالت « من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أوله وآخره وانتهى وتره للسحر » رواه البخاري ومسلم ^(٢) .

ثالثاً : عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال :
« اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ » ^(٣) رواه البخاري وأحمد .

رابعاً : وعنه أيضاً أنّ النبي ﷺ قال « بادروا الصبح بالوتر » رواه مسلم ^(٤)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٧ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ٢٤ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) صحيح البخاري باب الوتر ٤ ، مسند أحمد ٢ ص ٢٠ ، ١٠٢ .

(٤) سبق تخريجه قريباً .

فهذه الأحاديث مخالفة لما تمّ ثبته قريباً ، لأنها دالة على جواز الإيتار بعد النوم ، بل هي دالة على أنّ ذلك هو المستحب .

والذى يبدو لى هو التفصيل وهو الجمع بين هذه الأحاديث التى قد يفهم من ظاهرها التعارض ، والجمع أولى إن أمكن لأنّ فيه أخذاً بالنصوص كلها . وهو ممكن هنا بحمل أدلة القول الأول على من علم من نفسه عدم القيام آخر الليل . وحمل أدلة القول الثانى على من وثق من نفسه القيام ، إمّا باستيقاظه من نفسه وإمّا بإيقاظ غيره له ، وهذا ما يفيد حديث عائشة الأولى ، وحديث جابر ولفظه : قال رسول الله ﷺ « من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل » رواه مسلم (١) .

وبهذا تجتمع الأدلة ويحصل الأخذ بها جميعاً وإلى ما قلنا أشار النووى فى المجموع حيث قال : « والصواب التفصيل الذى سبق ، وأنه يستحب لمن له تهجد تأخير الوتر ، ويستحب أيضاً لمن لم يكن له تهجد ووثق باستيقاظه آخر الليل إمّا بنفسه وإمّا بإيقاظ غيره أن يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل » واستدل بحديث عائشة وما بعده إلى أن قال : وأما حديث أبى هريرة فمحمول على من لا يثق بالقيام آخر الليل . وهذا التأويل متعين ليجمع بينه وبين حديث جابر وغيره من الأحاديث السابقة (٢) .

المبحث الرابع

فى قضاء الوتر

اعلم أنّ الزمن الذى يكون فيه فعل العبادة الموقته على ضربين : أحدهما يكون فعلها فيه أداءً ، وهو الزمن المحدد من قبل الشارع .

(١) صحيح مسلم مع شرح النووى ج ٦ ص ٢٤ .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ .

والآخر يكون فعلها فيه قضاء ، وهو ما كان بخلاف الضرب السابق .
والوتر من هذا القبيل فإن وقته الزمنى المبين من قبل الشارع ، هو مابعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثانى
على ماتم ثبته قريباً وما بعده يكون قضاءً : وقد عرفت اختلاف
الفقهاء فى آخر وقته فمن قائل : إن آخره هو طلوع الفجر الصادق وهم
الجمهور . ومن قائل : إنه يمتد إلى صلاة الصبح وهم المالكية ومن قال
بقولهم :

وبناءً عليه يكون الكلام فى القضاء . وقد اختلف أئمة الفتوى فى
قضاء الوتر اختلافاً كبيراً ، وأبلغ بعضهم هذا الاختلاف إلى ثمانية أقوال كما
هو الحال فى نيل الأوطار ^(١) ومن الصّعب العسير أن نذكر هذه الأقوال كلها
لأنّ أكثرها لا يستند إلى دليل حسب علمى ، وسأجعل الكلام مقصوراً على
ثلاثة أقوال ثمّ أبين الراجح حسب ما يظهر لى ، وإليك هذه الأقوال :

القول الأول للشافعية والحنابلة : وهو قضاء الوتر مطلقاً سواءً فاته
الأداء عامداً أو ناسياً بيد أنه لا يجب عليه القضاء . إنما هو مستحب ^(٢)
وبناءً عليه يكون الاستدلال وهو على قسمين :

(أ) الاستدلال للقضاء حال النسيان والنوم .

(ب) الاستدلال للقضاء فيما عدا النوم والنسيان .

أما الاستدلال للقضاء للناسى والنائم فيحققه ماأتى :

١ - قول النبى ﷺ من حديث أبى سعيد قال رسول الله ﷺ :

« من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا ذكر أو استيقظ » رواه

الترمذى ^(٣) .

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٤ .

(٢) نيل المآرب ، ص ٣٦ ، الروض ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٣) جامع الترمذى مع تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤٣ ، سنن أبى داود ج ٢ ص

١٣٧ ، سنن ابن ماجه ، إقامة الصلاة ، باب من نام عن وتره ج ١١٨٨ .

٢ - مارواه زيد بن أسلم عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال :

« من نام عن وتره فليصل إذا أصبح » (١)

فقد دلّ الحديثان على جواز قضاء الوتر إذا فات وقته بشرطه المذكور ، وهو النوم أو النسيان . فإن قيل : الاستدلال بهذين لا يستقيم ولا يصح تأسيس الحكم عليهما ، وذلك لوجود عبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف ، ضعفه أحمد ، وابن المديني ، والنسائي ، وغيرهم (٢) .

ومثل هذا لا يصلح الاستدلال والجواب عن هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المذكور إنما هو في إسناده الترمذي وهو الحديث الأول . وقد روى الحديث أبو داود عن عبد الله ابن زيد وهو صدوق على ما قاله ابن حجر ، فإنه قال في التقريب : صدوق فيه لين من السابعة (٣) .

هذا بالإضافة إلى توثيق بعض الأئمة المعروفين في هذا الباب ، فقد وثقه أحمد ، وابن المديني (٤) . وهذا دليل على أن الحديث له أصل وأنه يجوز الاعتماد عليه في هذا الباب ، وإن كان مرسلًا سيما إذا عرفت أن الحديث الضعيف إذا ورد من أكثر من طريق أصبح صالحاً للاستدلال ، لأنه يرتقى بذلك إلى درجة الحسن .

قال في النيل : وإسناده الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح ، كما قاله العراقي (٥) .

(١) سنن الترمذي كتاب الصلاة ، باب الوتر ، ج ٢ ص ١٨٦ .

(٢) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤٣ .

(٣) تقريب التهذيب ص ١٧٤ .

(٤) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤٣ .

(٥) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٤ .

الوجه الثاني : لو سلمنا بضعف الإسناد لم نسلم بضعف المتن . فإن معناه صحيح لما علمت من قواعد الشريعة الكلية ومبادئها العامة ، في أن النوم والنسيان له دور في التيسير وتخفيف الأحكام . بل قد ورد النص في عدم المؤاخذه للنائم والناسي حال نومه ونسيانه يحققه قوله تعالى (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وقول النبي ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » وغير هذا كثير .

زد على هذا أن الوتر صلاة ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ولا ريب أن الوتر داخل في هذا العموم .

الوجه الثالث : لو سلمنا بضعف الإسناد والمتمن معاً ، لم نسلم بعدم القضاء فإنه لا يوجد في بابه أقوى منه بل ولا مساوٍ له في القوة . وعلى هذا نقول : إنه إذا صالح للاستئناس به على أقل تقدير .
وأما الاستدلال لقضاء العامد فهو على النحو الآتي :

١ - روى عن جمع من الصحابة القول بقضاء الوتر منهم : علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وعبادة بن الصامت ، وعامر بن ربيعة ، وأبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وفضالة بن عبيد ، وابن عباس . كذا قال العراقي (١) .

فهؤلاء عشرة من الصحابة نقل عنهم القول بقضاء الوتر ، وهم أئمة الهدى وأحرص الناس على فعل الخير ، وأشدّهم اقتداءً بالنبي ﷺ . فدلّ على جواز قضاء الوتر وقولهم حجة في هذا الباب .

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٥ .

٢ - القياس : وهو أنّ النبي ﷺ قضى ركعتي الفجر بعد صلاة الصُّبح ، وقضى الركعتين قبل الظهر ، فدلّ على جواز قضاء الرواتب . وهو دليل على قضاء الوتر أيضاً قياساً على ذلك .

القول الثاني للحنفية : وهو وجوب قضاء الوتر . قال في الهداية : الوتر واجب عند أبي حنيفة للأمر ، وهو للوجوب . ولهذا وجب القضاء بالإجماع ^(١) ، ومراده إجماع أئمة الحنفية .

ووجه ذلك هو أنّ الوتر واجب عند أبي حنيفة ، فوجب القضاء فرع عن وجوب الأداء ، وأما عند الصحابين فلما ذكرنا من قوله ﷺ « من نام عن وتره أو نسيه » الحديث وحمله على الوجوب . وهذا مشكل على ما قاله الكمال ، لأن القضاء فرع للأداء ^(٢) . والأداء عند الصحابين سنة .

وأجاب عنه في البحر بأنهما لما ثبت عندهما دليل السنية قالوا به . ولما ثبت دليل القضاء قالوا به أيضاً ، اتباعاً للنص وإن خالف القياس ^(٣) . هذا مانقل عن فقهاء الحنفية ومنه يتبين الفرق بين المذهبين : فالمذهب الأول يرى استحباب القضاء . والمذهب الثاني يرى وجوبه مع اتفاقهما على مشروعية القضاء .

القول الثالث للمالكية : وهو أنه لا يجوز قضاء الوتر : قال في الأنوار الساطعة ، قال في حاشية الصاوي : الحاصل أنّ الضروري للوتر يمتد

(١) الهداية ج ١ ص ٦٥ .

(٢) فتح القدير ج ١ ص ٤٢٣ .

(٣) أوجز المسالك ج ٢ ص ٣٧٦ .

من الفجر إلى تمام صلاة الصبح مطلقاً بالنسبة للفظ والإمام والمأموم .
ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما في ابن عرفة (١) .

ولم أجد لهذا القول دليلاً ، اللهم إلا ماتمّ ثبته قريباً في المبحث
الآنف الذكر ، من أنّ المالكية يرون أنّ آخر الوتر له وقتان : اختياري
وضروري . وقد ذكرنا هنالك ما يتعلق به من الآثار .

وبعد هذا العرض يتبين أنّ ما ذكره الشوكاني في نيل الأوطار عن
الأئمة الأربعة من القضاء مطلقاً ، وما ذكره المباركفوري في التحفة من أنّ
أحمد لا يقول بالقضاء غير صحيح . والصواب إن شاء الله ما أثبتناه عن
أئمة المذاهب كما في الفروع .

والذي يترجح عندي هو القول بقضاء الوتر ، لما بينا من الأدلة .
لكن لا يجب ذلك لأنّ وجوب القضاء تابع لوجوب الأداء ، وقد قررنا بالأدلة
أنّ الوتر غير واجب . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا ينبغي تأخير الوتر عن
وقته من غير حاجة . والذي دلّ عليه ظاهر الحديث هو قضاء الوتر مطلقاً
مع النوم والنسيان ، ولا يكون ذلك مقيداً بوقت دون وقت . فإن قيل : ورد
عنه ﷺ ما يفيد عدم جواز القضاء بعد صلاة الصبح ، يحققه قوله ﷺ « لا
وتر بعد صلاة الصبح » (٢) .

قيل الجواب عنه من وجهين :

الوجه الأول : أنه ضعيف لا تقوم به حجة . وذلك أن في إسناده أبا
هرون العبدى ، قال الدارقطنى : يتلون خارجي وشيعي . وضعفه شعبة ،
وكذبه الجوزجاني (٣) ، فحديث هذه حاله لا يصلح للاعتراض .

(١) المدونة ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤٣ .

(٣) جامع الترمذى مع التحفة ج ١ ص ٣٤٤ .

الوجه الثاني : لو سلمنا بصحته لم نسلم بالاعتراض وذلك لإمكان الجمع بأن نحمل هذا الحديث على الأداء فنقول : لا صلاة للوتر بعد الصبح أداءً ، ويحمل ما يعارضه على القضاء فيجوز بعد الصبح .

هذا وبالإضافة إلى ما سبق نورد بعض الأدلة الدالة على جواز قضاء الوتر ، وهى على النحو الآتى :

١ - عن عبد الله بن عمر « قال : قال رسول الله ﷺ : من فاته الوتر من الليل فليقضه من الغد » أخرجه الدارقطنى (١)

قال العراقى : وإسناده ضعيف (٢) .

٢ - وعنه أيضاً « أن النبي ﷺ أصبح فأوتر » .

أخرجه البيهقى (٣) .

٣ - عن أبى هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : إذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر » أخرجه الحاكم والبيهقى (٤) .

وصححه الحاكم وقال : على شرط الشيخين .

٤ - عن أبى الدرداء بلفظ « ربما رأيت رسول الله ﷺ يوتر وقد قام الناس لصلاة الصبح » . أخرجه الحاكم والبيهقى (٥) .

(١) سنن الدارقطنى ، كتاب الوتر ، ج ٢ ص ٢٢ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٥ .

(٣) سنن البيهقى ج ٢ باب من أصبح ولم يوتر ص ٤٧٩ .

(٤) مستدرك الحاكم ج ١ كتاب الوتر ص ٣٠٣ ، سنن البيهقى ج ٢ ، باب من

أصبح ولم يوتر ص ٤٧٨ .

(٥) المصدران السابقان .

٥ - عن الأغر المزني عند الطبراني في الكبير بلفظ « أن رجلاً قال :
يا بنى الله إني أصبحت ولم أوتر ، فقال : إنما الوتر بالليل ، فقال يا بنى الله
إني أصبحت ولم أوتر ، قال : فأوتر » .

وفى إسناده خالد بن أبى كريمة ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم ، ووثقه
أحمد وأبو داود ، والنسائي (١) .

٦ - عن عائشة بلفظ « كان رسول الله ﷺ يصبح فيوتر » أخرجه
أحمد (٢) .

قال الشوكاني : وإسناده حسن (٣) .

فهذه الأحاديث قاضية بجواز قضاء الوتر ، وهى وإن كانت لا تخلو
من مقال عند العارفين بهذا الفن ، إلا أن كثرتها وتعدد أسانيدھا يدل على
أن لها أصلاً ، لاسيما إذا عرفت أن النبی ﷺ كان من هديه قضاء
الرواتب . والوتر إن لم يكن أعلامرتبة فليس أقل من ذلك .

إذا ثبت هذا . فاعلم أن الأئمة اختلفوا فى تحديد الزمن الذى يكون
فيه قضاء الوتر . وقد أبلغه الشوكاني فى النيل إلى ثمانية أقوال ، ونسبها كلها
إلى قائلها . وبما أن أكثر هذه الأقوال لا يعتمد على دليل فى التحديد
فسأضرب عنها صفحاً ، اللهم إلا ما ذكره الشوكاني ناسباً إياه إلى بعض أتباع
المذاهب ، فإنه نسب إلى الأئمة الأربعة جواز القضاء مطلقاً وليس الأمر
كذلك بل المنقول عنهم هو ما أثبتناه قريباً ، ثم قال رحمه الله بعد هذا

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٥ .

(٢) انظر نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٥ .

(٣) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٥ .

العرض : وسابعها أنّه يقضيه أبداً ليلاً ونهاراً ، وهو الذى عليه فتوى الشافعية : ثامنها : التفرقة بين أن يتركه لنوم أو نسيان ، وبين أن يتركه عمداً . فإن تركه لنوم أو نسيان قضاه إذا استيقظ ، أو إذا ذكر في أى وقت كان ليلاً أو نهاراً ، وهو ظاهر الحديث ، واختاره ابن حزم واستدل بعموم قوله ﷺ « من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » .

وقال : هذا عموم يدخل فيه كل فرض أو نافلة ، وهو في الفرض أمر فرضي ، وفي النفل أمر ندي . قال : ومن تعمد تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضائه أبداً قال : فلو نسيه أحببنا له أن يقضيه أبداً متى ذكره ولو بعد أعوام .

وقد استدل بالأمر بقضاء الوتر على وجوبه ، وحمله الجمهور على الندب . وقد تقدم الكلام في ذلك (٣) .

* * *

الفصل الثالث

فى ركعات الوتر

عرفت فى الفصل الأول حكم الوتر وأنه سنة مؤكدة عند الأكثر ، كما
عرفت فى الفصل الثانى وقت الوتر . بقى أن تعلم مايتعلق بركعات الوتر ،
وهذا ماسنبيه فى هذا الفصل ، وبما أن هديه ﷺ فى الوتر لم يكن مخصوصاً
بهئة واحدة ، بل كان فى صور مختلفة ، فمرة أوتر بثلاث عشرة ، وأخرى
أوتر بإحدى عشرة ، وثالثة أوتر بتسع ، ورابعة بسبع ، وخامسة بخمس ،
وسادسة بثلاث ، وسابعة بواحدة .

كل ذلك ثابت من هديه ﷺ . ولا ريب أن السعادة كل السعادة فى
اتباعه ﷺ .

وقد اختلف الفقهاء فى بعض ما يتعلق بركعات الوتر ، ومن ذلك
اختلافهم فى الإيتار بواحدة وبأكثر من ثلاث ، واختلافهم فى وصله
وفصله . كما اختلفوا فى تقدم الشفع على الواحدة ، لهذا كله فسنعرض
بشئ من التفصيل لهديه ﷺ فى ركعات الوتر ، ليقف القارئ الكريم على
المسألة بكل جوانبها . وقد رأيت أن أجعل هذا الفصل مبنياً على المباحث
الآتية :

المبحث الأول : اختلاف الفقهاء فى الإيتار بواحدة ، وفى الإيتار
فيما زاد على الثلاث .

المبحث الثاني : في وصل الثلاث وفصلها .

المبحث الثالث : هل من شرط الإيتار بوحدة أن يتقدمها شفع أو لا ؟

المبحث الرابع : فيما ثبت عنه ﷺ في صلاة الليل .

المبحث الخامس : دفع إيهام عما ثبت عنه ﷺ في صلاة الليل من رواية عائشة .

المبحث السادس : حل الإشكال الوارد على حديث عائشة في صلاته ﷺ ركعتين بعد الوتر .

وإليك تحرير المقام في هذه المباحث كلها .

المبحث الأول

اختلاف الفقهاء في الإيتار بوحدة وفي الإيتار بما زاد على الثلاث .

وبيان مذاهبهم على النحو الآتي :- ذهب الجمهور إلى جواز الإيتار بوحدة ، وجواز الإيتار بما زاد على الثلاث ^(١) . وقد استدلوا بالمنقول والمعقول .

أما المنقول فهو السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ، والآثار المنقولة عن بعض الصحابة فمن السنة ما يأتي :-

١ - ماروى عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بوحدة » رواه البخارى ، ومسلم وغيرهما ^(٢) .

(١) تبين الحقائق ج ١ ص ١٦٩ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٧١ ، المهذب ج ١ ص ١١٨ ، شرح منتهى الإيرادات ج ١ ص ٢٢٥ .

(٢) البخارى في الوتر ج ٢ / ٣٠ ، مسلم في الصلاة باب صلاة الليل مثنى مثنى ج ٧٤٩ ، سنن أبى داود ج ٢ باب صلاة الليل مثنى .

٢ - عن ابن عمر أيضاً أنَّ النبي ﷺ قال :

« الوتر ركعة من آخر الليل » رواه مسلم وغيره (١) .

٣ - عن عائشة رضى الله عنها « أنَّ النبي ﷺ كان يصلى من الليل إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر منها بواحدة » . رواه مسلم وغيره (٢) .

فهذه الأحاديث نص في محل النزاع وهى قاضية بجواز الإيتار بواحدة ولا شك في صحتها .

والأحاديث التى تفيد هذا المعنى كثيرة ولم نرد الحصر ، وإنما أردنا الاستدلال . قال النووى فى المجموع بعدما ذكر هذه الأحاديث :

والأحاديث فى المسألة كثيرة فى الصحيح وفيما ذكرته كفاية (٣) .

أما الصحابة فقد روى عنهم القول بالإيتار بواحدة مفصولة منهم :

عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبى وقاص ، وأبو بكر ، وعلي ، وأبو الدرداء ، وتميم الدارى ، وأبو موسى الأشعرى ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وأبو أيوب ، ومعاوية ، وحذيفة ، ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب ، وابن مسعود ، وغيرهم ، رضى الله عنهم (٤) .

(١) مسلم ، صلاة المسافرين ج ١٥٣ ، ١٥٤ ، أبى داود ٨ ، ترمذى وتر ٤ / النسائى ، مقام الليل ٣٤ ، مسند أحمد ج ٢ / ٢٣ .

(٢) مسلم ، مسافرين ١٢١ ، أبو داود ، تطوع ٢٦ ، ترمذى ، مواقيت ٢٠٨ / النسائى قيام الليل ٣٥ ، ابن ماجه إقامة ١٨١ ، مالك ، ليل ٨ ، مسند أحمد ج ٦ ص ٣٥ .

(٣) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ / .

(٤) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ ، نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٦ / تحفة الأحوذى ص ٣٤٠ .

فهؤلاء أئمة الهدى قد روى عنهم الإيتار بواحدة ، وهم أحرص الناس على اقتفاء أقوال النبي الكريم والتأسي بأفعاله .

وأما استدلالهم بالمعقول فهو أنّ الوتر يطلق في اللغة على الفرد وهو بخلاف الزوج فيدخل فيه الواحدة والثلاث . وكل مسمى وترّاً في اللغة، وإخراج الواحدة من هذا الاصطلاح يحتاج إلى دليل ولا دليل .

هذا في الإيتار : بواحدة ، وستعرف الاستدلال للإيتار بثلاث قريباً إن شاء الله .

وذهب الحنفية : إلى أنّ الوتر لا يكون إلا بثلاث ركعات موصولة بتسليمة واحدة كهيئة المغرب ، قالوا : فلو أوتر بواحدة أو بثلاث بتسليمتين لم يصحّ (١) .

وقد روى الإيتار بثلاث عن جماعة من الصحابة منهم : عمر ، وعلي ، وأبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبو أمامة - ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز (٢) .

وقد استدلو بما يأتي :-

١ - ما روى عن محمد بن كعب القرظي « أنّ النبي ﷺ نهى عن البتراء » (٣) .

والبتراء : هي الركعة الواحدة . والنهي دليل على عدم الجواز ، ويجاب عنه بأنه ضعيف لا تقوم به حجة . قال النووي بعد إيراد الحديث : « إنه

(١) شرح العناية ج ١ ص ٤٢٦ .

(٢) المغنى ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٨ .

ضعيف ومرسل ^(١) ، ونقله الشوكاني عن العراقي وقال ابن حزم : لم يصح عن النبي ﷺ نهى عن البتراء ، قال : ولا في الحديث على سقوطه بيان ماهى البتراء . قال : وقد روينا من طريق عبد الرزاق ، عن سفيان بن عيينة ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « الثلاث بتراء » يعنى الوتر . قال : فعاد البتراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها ^(٢) .

٢ - عن عائشة : « أن النبي ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر » رواه النسائي ^(٣) .

فهذا نص في محل النزاع والجواب عنه من وجهين .

(أ) حمله على الجواز وحمل ما يخالفه على الاستحباب وهذا أولى لأن فيه جمعاً بين الأحاديث والأخذ بها جميعاً وهو متعين إن أمكن وقد أمكن بما قلنا .

(ب) لو سلمنا بعدم إمكان الجمع لم نسلم بصحة الاستدلال لاحتمال أن يكون المراد الإيتار بتسع ومع الاحتمال يبطل الاستدلال ، ناهيك أن أحمد ضعف إسناده . والحديث الضعيف لا يصح بناء الأحكام عليه .

ثالثاً من الاستدلال ماروى عن عبد الله بن مسعود قال « الوتر ثلاث كوتر النهار : المغرب وقد رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ » أخرجه الدارقطني ^(٤) .

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٤٧ ، نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٨ .

(٢) المحلى ج ٣ ص ٤٨ .

(٣) النسائي . قيام الليل ص ٣٦ .

(٤) الدارقطني ج ٢ ص ٢٨ .

والجواب عنه من وجهين :

(أ) إن رفعه للنبي ﷺ لا يصح لأنّ في إسناده يحيى بن زكريا بن أبي الحواسب (١) وهو ضعيف .

(ب) مع التسليم بصحة وقفه على ابن مسعود ، كما قال البيهقي لم نسلم بصحة الاستدلال وذلك لأمرين .

الأمر الأول : أنه محمول على الجواز ونحن لا نخالف في ذلك .

الأمر الثاني : أنه قول صحابي مخالف للأحاديث الصحيحة ولا حجة إلا في قوله أو فعله أو تقريره ﷺ .

رابعاً من الاستدلال : عن ابن مسعود أيضاً أنه قال « ما أجزأت ركعة قط » (٢) والجواب عنه من وجهين :

(أ) إنه غير ثابت عن ابن مسعود كما قال النووي .

(ب) لو سلمنا بثبوته لم نسلم بصحة دلالته على المراد ، لإمكان حمله على الفرائض .

قال النووي في المجموع : « إنه ليس بثابت عنه ، ولو ثبت لحمل على الفرائض .

فقد روى أنه ذكره رداً على ابن عباس في قوله : إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة ، فقال ابن مسعود ، ما أجزأته ركعة من المكتوبات قط (٣) .

(١) فتح القدير ج ١ / ص ٤٢٧ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٨ .

(٣) المجموع ج ٣ ص ٤٧٩ .

هذا ما يمكن أن يستدلّ به لهذا القول وحاصل الخلاف بين أئمة الفتوى راجع إلى أمرين .

الأمر الأول : الاختلاف في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك .

الأمر الثاني : تعارض النقل عن الصحابة في هذا الباب .

فمن قائل بجواز الإيتار بثلاث موصولة ومن قائل بعدم الجواز. إذن الخلاف محصور في ثلاث حالات : جواز الإيتار بواحدة، والإيتار بثلاث موصولة، وعدم الإيتار بما زاد على الثلاث .

وقد عرفت أدلة الجمهور كما عرفت أدلة المخالفين ونضيف هنا ما يأتي :

(١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا توتروا بثلاث ، أوتروا بخمس أو سبع ، ولا تشبهوا بصلاة المغرب » رواه الدارقطني بإسناده ، وقال : كلهم ثقات (١) وهذا معارض لحديث عائشة الأنف الذكر ، ووجه المعارضة هو أنّ حديث عائشة فيه جواز الإيتار بثلاث موصولة ، وحديث أبي هريرة يمنع ذلك . وقد عرفت بعضاً مما يتعلق بحديث عائشة .

أمّا حديث أبي هريرة فأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه (٢) .

وقال ابن حجر : ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه (٣) وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من رواية عراك بن مالك ، عن أبي هريرة ،

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٠ ، الدارقطني ج ٢ ص ٢٤ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٠ .

(٣) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٤ .

عن رسول الله ﷺ قال « لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ، ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بإحدى عشرة ركعة أو أكثر من ذلك » (١) قال العراقي : وإسناده صحيح (٢) .

وأخرجه أيضاً من رواية عبد الله بن الفضل ، عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب » (٣) . قال العراقي أيضاً : وإسناده صحيح (٤) .

وقد ذكر ابن نصر روايات عن بعض الصحابة والتابعين : كعائشة ، وميمونة ، وابن عباس ، وسليمان بن يسار ، كلها تفيد عدم جواز الإيتار بثلاث ثم قال بعد إيرادها : لم نجد عن النبي ﷺ خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث مفصلة (٥) .

وقد رام بعض أهل العلم الجمع بين الأحاديث المانعة والمجيزة « بحمل أحاديث النهي على الإيتار بثلاث بتشهدين لمشابهة ذلك لصلاة المغرب . وأحاديث الإيتار على أنها متصلة بتشهد في آخرها . وروى فعل ذلك عن جماعة من السلف . ويمكن الجمع بحمل الإيتار بثلاث على الكراهة ، والأحوط ترك الإيتار بثلاث مطلقاً ، لأن الإحرام بها متصلة بتشهد واحد في آخرها ربما حصلت به المشابهة لصلاة المغرب ، وإن كانت المشابهة الكاملة

(١) قيام الليل ص ٢٧٧ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٠ .

(٣) قيام الليل / ص ٢٧٧ .

(٤) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٠ .

(٥) قيام الليل ، ص ٢٧٧ .

تتوقف على فصل التشهدين ، وقد جعل الله في الأمر سعة ، وعلمنا رسول الله ﷺ الوتر على هيئات متعددة ، فلا ملجأ إلى الوقوع في مضيق التعارض (١) .

وهذا هو الجدير بالاتباع عندى فإن الروايات التى وردت فى ذلك متعارضة ، وإن كان أصحها فى نظرى حديث أبى هريرة والجمع أولى إن أمكن وهو ممكن هنا بما ذكرنا ، ولا إشكال فى النهى الوارد من حديث أبى هريرة عن الإيتار بثلاث لما تقرر عند أهل العلم أن النهى لا يفيد التحريم مطلقاً ، بل قد يراد به التنزيه خصوصاً إذا وجد الصارف ، وقد وجد هنا وهو حديث عائشة الأنف الذكر وما فى معناه على ما فيه من كلام ومن هنا نقول بجواز الإيتار بثلاث ، لكن الأولى تركه لما فيه من المشابهة لصلاة المغرب ، وإن لم يكن من كل وجه بيد أنه يكفى وجوده ولو فى بعض المشابهة .

هذا فى الإيتار بثلاث ، أما التّهى عن الإيتار بواحدة فلا وجه له ، لأنّ الأحاديث الصحيحة تخالفه . وقد أسلفنا بعضاً منها عند الاستدلال بقول الجمهور .

والعجب أن فقهاء الحنفية يستدلون لوجوب الوتر بحديث أبى أيوب « الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل » .

ولا يروونه دليلاً لجواز الإيتار بواحدة ، فكيف يجوز الاستدلال ببعض الحديث دون بعض وهو ظاهر فى التّخيير وفعل النبى ﷺ وأمره موافق له ،

(١) فتح البارى ج ٢ ص ٤٨١ / نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٢ .

فإنه ﷺ أوتر بواحدة وثلاث وخمس وبسبع وتسع وإحدى عشر ، وأمر أن يوتر بواحدة والسنة شاهدة بذلك .

ومن العجب أيضاً أن فقهاء الحنفية يحكون الإجماع على الإيتار بثلاث وعدم الإيتار بغيرها قال الكاساني والزيلعي :

رواية عن الحسن . أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا سلام إلا في آخرهن ومثله لا يكذب . « (١)

وحكاية الإجماع تحتاج إلى دليل ، كيف وقد خالف فيه من عرفت من الصحابة ومنهم الخلفاء الأربعة على ماتمّ ثبته قريباً .

ومن خالف فيه من التابعين ورأى جواز الإيتار بواحدة سالم بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عياش ، بن أبي ربيعة ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، وعقبة بن عبد الغافر ، وسعيد بن جبير ، ونافع بن جبير بن مطعم ، وجابر بن زيد ، والزهرى ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن وغيرهم (٢) .

إذن دعوى الإجماع غير صحيحة ، إذ لو كانت كذلك لم يخالف هؤلاء الأئمة الأعلام في تعيين الإيتار بثلاث .

قال في تحفة الأحوذى « كانوا يوترون » أى الصحابة والتابعون (بخمس وثلاث وبركة ويرون كلّ ذلك حسناً) ولم يقل أحد منهم ما قال الحنفية ، من أنه لا يجوز الإيتار بأكثر من ثلاث ركعات ولا بأقل (٣) .

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ تبين الحقائق ج ١ ص ١٧٠ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤١ .

(٣) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٣٨ .

وقال محمد بن نصر في قيام الليل : وزعم النعمان أن الوتر ثلاث ركعات لا يجوز أن يزداد على ذلك ولا ينقص منه ، فمن أوتر بواحدة فوتره فاسد ، والواجب عليه أن يعيد الوتر فيوتر بثلاث ، إلى أن قال محمد بن نصر ، وقوله هذا خلاف للأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ وأصحابه ، وخلاف لما أجمع عليه أهل العلم (١) .

فإن قيل : الوتر من النوافل عند الجمهور والنوافل أتباع الفرائض . فيجب أن يكون لها نظير من الأصول والركعة الواحدة غير معهودة فرضاً (٢) .

قيل : هذه القاعدة غير مضطردة عند المخالفين ، فلا يصح بناء الحكم عليها ، ألا ترى أنهم يقولون بوجوب الوتر ولا نظير له عندهم من جنسه ، إذ أنهم يفرقون بين الفرض والواجب ، فالصلوات الخمس فرض عندهم والوتر واجب .

فأين هذا من ذاك ؟ زد على هذا أن الإيتار بواحدة ، ثبت من طريق السنة ثبوتاً لا يشك فيه منصف ينشد الحق بدليله .

ولا يقال إن إيتار النبي ﷺ بغير الثلاث كان قبل استقرار الوتر (٣) .

لأن هذه دعوى بلا دليل وتحكم بلا نص ، والدعوى لا تسمع إلا بالبينة ، والبينة هنا هي الدليل ولم يوجد . وقد تقرر في علم الأصول أن دعوى النسخ لابد فيها من معرفة المتقدم من المتأخر ليكون الأول منسوخاً .

والثاني ناسخاً ولا بد في ذلك من معرفة التاريخ ولم يوجد شيء من

(١) قيام الليل ص ٢٧٢ .

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) تبيين الحقائق ج ١ ص ١٧٠ .

ذلك كله فيبقى العمل بالأدلة جميعاً وهو ما قال به الجمهور .
 فإن قيل : العلماء أجمعوا على جواز الإيتار بثلاث واختلفوا فيما عداه
 فأخذنا ما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه وقلنا : لا يجوز الإيتار بأقل من
 ثلاث ولا بأكثر . قيل : دعوى الإجماع مردودة على ماتمّ ثبته قريباً . وقد
 ثبت الإيتار بأقل من ثلاث وبأكثر منها بأحاديث صحيحة صريحة ، فلا
 تترك لاختلاف العلماء ألبتة .

قال محمد بن نصر : قد احتجّ بعض أصحاب الرأي للنعمان في
 قوله إن الوتر لا يجوز بأقل من ثلاث ولا بأكثر ، بأن زعم أن العلماء قد
 أجمعوا على أن الوتر بثلاث جائز حسن .
 واختلفوا في الوتر بأقل من ثلاث وأكثر ، فأخذ بما أجمعوا عليه وترك ما اختلفوا
 فيه . وذلك من قلة معرفة المحتج بهذا بالأخبار واختلاف العلماء . وقد روى
 في كراهة الوتر بثلاث أخبار بعضها عن النبي ﷺ وبعضها عن أصحاب
 النبي ﷺ والتابعين وذكر حديث أبي هريرة الأنف الذكر ، وذكر عدداً من
 الصحابة يكرهون الإيتار بثلاث ومنهم عائشة ، وميمونة ، وابن عباس .
 فهذه عائشة من جملة الصحابة الذين كرهوا الإيتار بثلاث بترأ ، وهي الراوية
 للرواية الضعيفة التي يستدلّ بها الحنفية على ما ذهبوا إليه ، والقاعدة عندهم
 الأخذ برأى الراوى لا بروايته إذا حصل خلاف بين رأيه وروايته .

المبحث الثاني

في وصل الثلاث وفصلها

اعلم أن أئمة الفتوى اختلفوا في وصل الثلاث وفصلها بعد اتفاقهم
 على مشروعية الإيتار بها من حيث الجملة ، وبيان مذاهبهم على النحو
 الآتي :

١ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الأفضل لمن أراد أن يوتر بثلاث الفصل فيسلم من ركعتين ويوتر بواحدة بعد السلام ، ويجوز الوصل بمعنى أنه يجمعها بتسليم واحد (١) .
والاستدلال لذلك بالمنقول والمعقول . أمّا المنقول فقد استدلوا منه بما يأتي :-

١ - حديث ابن عمر ، وفيه أنّ رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » متفق عليه (٢) .

وهذا صريح في الفصل ، وهو التسليم من كل ركعتين . فإن قيل معنى ذلك : أن يجلس في كل ركعتين . فالجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنّ مثل هذا اللفظ لا يستعمل للفصل بالجلوس . فلذلك لا يقال للظهر والعصر مثنى مثنى ، وإن كان يجلس في كل ركعتين منهما ، ويقال صلاة الصبح مثنى ، لمّا كان يسلم فيها من ركعتين ، ولا تكون صلاة إلا بأن يفصلها عمّا بعدها بالسلام (٣) .

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبي ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة » (٤) .

فظاهر الحديث جواز الفصل بل هو نص في محل النزاع فيما يبدو لي .

(١) شرح الخرشي ج ٢ ص ١٠ ، روضة الطالبين ج ١ ص ٣٢٨ ، المبدع ج ٢ ص ٦ .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأنف الذكر .

(٣) المنتقى للباجي ج ١ ص ٢١٤ .

(٤) سبق تخريجه في المبحث الأنف الذكر .

وأما استدلالهم بالمعقول ، فهو أنّ صلاة الوتر صلاة نفل فلم تجز الزيادة فيها على ركعتين كصلاة العيد (١) .

هذا ما يمكن أن يستدل به لهذا القول .

وذهب الحنفية إلى عدم جواز الفصل ، وإنما يصلى ثلاثاً بسلام واحد (٢) .

وقد استدلوا بالأدلة التي تمّ ثبوتها في المبحث الأنف المذكور ، وهي حديث عائشة وما نقل عن عبد الله بن مسعود . وقد عرفت الجواب هنالك ومع التسليم بصحة الاستدلال بها ، فهي محمولة على الجواز والاستحباب خلافة .

ولهذا نص الشافعية على جواز الوصل ، ولعلمهم راموا الجمع بين ما استدلوا به وبين الأحاديث الصحيحة الصريحة التي احتج بها الجمهور .

واستدل الحنفية أيضاً بقول عائشة وهو : « أن النبي ﷺ كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث . وثمان وثلاث ، وقولها : كان يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثاً فظاهر هذا : أنه كان يصلى الثلاث بتسليم واحد » .

ورد هذا بأنّ حديث عائشة ليس فيه تصريح بأنها بتسليم واحد ، وقد قالت في حديث آخر : يسلم بين كل ركعتين (٣) .

وقد ورد عن عبد الله بن عمر ، ما يفيد جواز الفصل نصاً ، وهو أنه

(١) المنتقى للباجي ج ١ ص ٢١٤ .

(٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٤١ ، بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ١٥٧ .

كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته . قال ابن حجر في الفتح : ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً ، فإن عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ماضى ، وفي هذا رفع لقول من قال : لا يصح الوتر إلا مفصلاً . وأصرح من ذلك مارواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال : صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا ثم قام فأوتر بركعة . وروى الطحاوى من طريق سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه ، أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة . وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله وإسناده قوى ، ولم يعتذر الطحاوى عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أى التسليمة التى فى التشهد ولا يخفى بُعد هذا التأويل . والله أعلم (١) .

لهذا فإن الجدير بالاتباع عندى هو استحباب الفصل لما قدمنا من النصوص النبوية وأيضاً مارواه نافع عن ابن عمر : « أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر ؟ فقال رسول الله ﷺ : أفصل بين الواحدة والاثنين بالتسليم » رواه الأثرم بإسناده (٢) .

وهذا دال على استحباب الفصل وهو نص فى محل النزاع .

المبحث الثالث

هل من شرط الإيتار بواحدة أن يتقدمها شفع ؟

اختلف القائلون بجواز الإيتار بواحدة هل من شرط ذلك أن يتقدمها شفع أو لا ؟ وبيان اختلافهم على النحو الآتى :

(١) فتح البارى ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٢) المغنى ج ٢ ص ١٥٧ .

١ - ذهب الشافعية والحنابلة في أحد القولين إلى عدم اشتراط تقدم الشفع على الإيتار بواحدة ، بل يجوز الوتر بواحدة حتى ولو لم يتقدمها شيء من صلاة النافلة (١) .

وذلك لحديث أبي أيوب « الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » فظاهره يفيد التخيير بين ما ذكر وهو دليل على عدم اشتراط الشفع قبل الإيتاء بواحدة ويحققه حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وهو أنه ﷺ أوتر بواحدة (٢) .

٢ - وذهب المالكية إلى التفصيل فقالوا : يشترط الشفع إن لم تكن هناك ضرورة ، أما إذا كانت هناك ضرورة كالسفر والمرض فيجوز الإيتار بواحدة ، من غير أن يتقدمها شيء وهو أحد القولين عند الحنابلة (٣) .

أما لغير الضرورة فلأنها صلاة وتر ، فوجب أن يوتر بها ما هو من جنسها كالمغرب التي توتر ما هو من جنسها وهو الفرض .

وأما للضرورة فلكون التخفيف مطلوباً لأصحاب الأعذار ، وهذا يفيد أن الشفع ليس بشرط في صحة الوتر إنما هو شرط تمام ، إذ لو كان كذلك لم يسقط عن أصحاب الأعذار .

والجدير بالاتباع عندي هو أن الشفع ليس بشرط في الوتر لا شرط صحة ولا شرط تمام ، لما ذكرنا من حديث أبي أيوب ، وحديث ابن عباس والقول باشتراط الشفع مخالفة ظاهرة لهذين الحديثين فيما يبدو لي . نعم

(١) المبدع ج ٢ ص ٥ معنى المحتاج ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٤ .

(٣) المنتقى ج ١ ص ١١٤ / المبدع ج ٢ ص ٥ .

الغالب من أفعاله ﷺ تقدم الشفع إلا أن ذلك لا يدل على اشتراطه ، وإنما يفيد أنه الأولى . ونحن لا نخالف في ذلك وإنما نخالف في الاشتراط . والله أعلم .

المبحث الرابع

فيما ثبت عنه ﷺ في صلاة الليل

لا ريب أن صلاة النبي ﷺ في جوف الليل لم تكن على نهج خاص ، وإنما كانت تخضع لقوته ﷺ في تلك الليلة وما يجده من النشاط ، نعم الغالب من أمره ﷺ إحدى عشرة ركعة ، بيد أنه لم يقتصر على ذلك ، فقد صلى ثلاث عشرة ركعة ، وتسعاً ، وسبعاً ، وخمساً وثلاثاً ، وواحدة ، وباستقراء السنة نجد أن ذلك ثابت عنه ﷺ من ثلاثة عشر وجهاً . ونحن نذكر هذه الأوجه إفادة للقارئ الكريم ، وإن كنا قد ذكرناها في أماكن متفرقة ، غير أننا رأينا حصرها في هذا البحث ، لتتم الفائدة المرجوة من ذلك .

الوجه الأول :

أنه كان يصلي اثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة فيكون العدد ثلاث عشرة ركعة ، لحديث عائشة رضي الله عنها : « أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين » (١) .

الوجه الثاني :

أن يصلي ثمانى ركعات ، يسلم من كل ركعتين منها ثم يصلي خمس

(١) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، ص ٨٦ ج ١٣٣٩ .

ركعات متصلات ، لا يجلس إلّا في آخرهن ، فيكون العدد ثلاث عشرة ركعة أيضاً لحديث عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر منهنّ بخمس ركعات ، لا يجلس في شيء من الخمس إلّا في آخرهن ، ثم يجلس ويسلم » (١) .

الوجه الثالث :

أن يصلي عشر ركعات ، يسلم من آخر كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة فيكون العدد إحدى عشرة ركعة ، لحديث عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء ، وهي التي يدعو الناس العتمة إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ثم يوتر بواحدة » (٢) رواه الجماعة إلا البخاري .

الوجه الرابع :

أن يصلي ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين ثم يوتر بواحدة فيكون العدد تسع ركعات ، لحديث عبد الله بن عمر : « أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل ، فقال : مثني مثني . فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعه » (٣) رواه الجماعة .

الوجه الخامس :

أن يصلي ثمان ركعات لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلّا في

(١) البخاري ومسلم ج ٧٣٨ ، أبي داود ، كتاب الصلاة ص ٨٦ الترمذي ح رقم

٤٥٩ .

(٢) مسلم ، مسافرين ج ١٢١ / أبو داود . تطوع ٢٦ / ترمذي مواقيت ٢٠٨ /

النسائي قيام الليل / ابن ماجه إقامة ١٨١ موطأ مالك . ليل ٨ ، مسند أحمد ٦ ، ٣٥ ، ٧٤ .

(٣) سبق تخريجه في البحث الأول من هذا الفصل .

آخريهن ، فإذا جلس في آخريهنّ وتشهد قام دون أن يسلم ، فأتى بركة واحدة ثم يجلس ويتشهد ويسلم . لحديث زرارة بن أوفى : أن سعد بن هشام ابن عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله ﷺ فقال له ابن عباس : « ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله ﷺ ؟ قال : من ؟ قال : عائشة . فذكر سعد أنه دخل على أم المؤمنين عائشة فسأها عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له أنه كان : يصلى تسع ركعات لا يجلس منها إلّا في الثامنة ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلّى التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليمًا يسمعون ، ثم يصلى ركعتين بعدما يسلم ، وهو قاعد . فلما أسنّ رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعة الأول » (١) رواه أحمد ومسلم والنسائي .

الوجه السادس :

أن يصلى ست ركعات يسلم في آخر كل ركعتين منها ويوتر بسابعة لقوله عليه السلام : « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » (٢) .

الوجه السابع :

أن يصلى سبع ركعات ، لا يجلس ولا يتشهد إلّا في آخر السادسة منهن ، ثم يقوم دون تسليم فيأتى بالسابعة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم ، لحديث زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله ﷺ ، لمّا كبر وضعف أوتر بسبع ركعات لا يقعد إلّا في السادسة ، ثم ينهض ، ولا يسلم فيصلّى السابعة ثم يسلم تسليمًا » (٣) .

(١) مسلم ، مسافرين ١٣٩ / مسند أحمد ج ٦ ص ٥٣ .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأول من هذا الفصل .

(٣) سبق تخريجه في هذا المبحث .

الوجه الثامن :

أن يصلى سبع ركعات لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن ، فإذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم . لحديث زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت : « لما أسنّ رسول الله ﷺ وأخذ اللحم صلى سبع ركعات ، لا يقعد إلا في آخرهن ، ثم يصلى ركعتين بعد أن يسلم » (١) .

الوجه التاسع :

أن يصلى أربع ركعات ، يتشهد ويسلم من كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة . لقوله عليه السلام : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » (٢) .

الوجه العاشر :

أن يصلى خمس ركعات متصلات ، لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخرهن لحديث أم سلمة قالت : « كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع وخمس لا يفصل بينهن بسلام ولا كلام » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه (٣) .

الوجه الحادى عشر :

أن يصلى ثلاث ركعات يجلس في آخر الثانية منهن ويتشهد ويسلم ، ثم يأتى بركعة واحدة ، يتشهد في آخرها ويسلم . « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » (٤) .

(١) سبق تخريجه في هذا المبحث .

(٢) النسائي ، قيام الليل ، ابن ماجه إقامة ١٢٣ / مسند أحمد ٦ ص ٢٩٠ .

(٣) سبق تخريجه في المبحث الأول من هذا الفصل .

(٤) سبق تخريجه في المبحث الثانى من هذا الفصل .

ولما روى عن ابن عمر أنّ رجلاً سأله عن الوتر فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم ، فقال له الرجل : إني أخاف أن تكون البتراء ؟ فقال له ابن عمر : أتريد سنة رسول الله ﷺ ؟ هذه سنة رسول الله ﷺ (١) .

الوجه الثاني عشر :

أن يصلى ثلاث ركعات ، يجلس فى الثانية ، ثم يقوم دون تسليم ويأتى بالثالثة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم ، كصلاة المغرب لحديث زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر « أنّ عائشة أم المؤمنين حدثته : أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم فى ركعتى الوتر » (٢) .

الوجه الثالث عشر :

أن يركع ركعة واحدة فقط ، لما رواه قتادة بن مجلز قال : سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر ؟ فكل واحد منهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الوتر ركعة من آخر الليل » (٣) .

فهذه الأوجه كلها قد فعلها رسول الله ﷺ إلا أن الغالب من فعله الإيتار بإحدى عشرة ، ولم ينقل عنه أنه زاد على ثلاث عشرة ركعة .

المبحث الخامس

دفع إيهام

وقد أشكل ماروى عن عائشة رضى الله عنها فى صلاته ﷺ بالليل على بعض أهل العلم حتى ظنوا أنّ تلك الروايات مضطربة ، فتارة تقول :

(١) المحلى ج ٣ ص ٤٧ .

(٢) سبق تخريجه فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

(٣) المحلى ج ٣ ص ٤٨ .

ما كان النبي ﷺ يزيد على إحدى عشرة ركعة ، لا في رمضان ولا في غيره وأخرى تقول : كان النبي ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة الخ . ومعلوم عند أهل العلم مالها من المكانة العلمية والحفظ والفهم الدقيق .

قال الباجي : ذكرت في هذا الحديث ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر ، وفي المتقدم أنه ﷺ كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، وقد ذكر بعض من لم يتأمل أن رواية عائشة رضي الله عنها اضطربت في الحج ، والرضاع ، وصلاة النبي ﷺ بالليل ، وقصر الصلاة في السفر وهذا غلط منه وسهو عن وجه التأويل ، ولو اضطربت رواياتها في صلاة النبي ﷺ بالليل مع مشاهدتها له مدة عمرها في حياته ، لكان وجوب اضطراب رواياتها فيما لم تشاهده إلا مرة أو مرتين أشد ، ولا تصح لها رواية ، وقد أجمع من تعلق بشيء من العلم على أنها من أحفظ الصحابة فكيف بغيرها ، وإنما حمّله على ذلك قلة معرفته بمعاني الكلام ووجوه التأويل ، ورواية عائشة في ذلك تحتمل وجهين :

أحدهما : أنه كان ﷺ تختلف صلاته بالليل ، لأنه لا حدّ لصلاة الليل . فمرة كانت تخبر بما شاهدت منه في وقت ما ، ومرة تخبر بما شاهدت منه ﷺ في غيره ، وإنما قالت : أنه ﷺ لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة تريد صلاته المعتادة الغالبة . وإن كان يزيد في بعض الأوقات على ذلك ، فقصدت في تلك الرواية الإخبار عن غالب صلاته ﷺ ، وذكرت في هذه الرواية يعنى الثلاث عشرة أكثر ما كانت تنتهي إليه صلاته ﷺ في الأغلب .

والوجه الثاني : أن تكون رضي الله عنها تقصد في بعض الأوقات ، الإخبار عن جميع صلاته في ليلة ، وتقصد في وقت ثانٍ إلى ذكر نوع من صلاته في الليل ، وأكثر صلاة النبي ﷺ بالليل في رواية عائشة خمس عشرة

مع الركعتين الخفيقتين وركعتي الفجر ، فعائشة كانت تخبر بالأمر على وجوه شتى ، ولعله أن يكون ذلك على قدر أسباب السؤال (١) .

وقال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من العلماء حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا يتم لو كان الراوى عنها واحداً ، وأخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز (٢) .

وهذا الجمع حسن وبه تجتمع الروايات ويحصل الأخذ بها جميعاً ، ويزول الإشكال ، والجمع أولى إن أمكن وهو ممكن بما ذكرنا ، وكيف يظن بعائشة أم المؤمنين الاضطراب وهي تروى ما يقرب من ربع السنة الصحيحة . فلو سلمنا باضطراب روايتها وعدم ضبطها ، لضاع كثير من النصوص الصحيحة التى لا توجد عند غيرها ، والتى تبنى عليها كثير من الأحكام المتعلقة بالإسلام . كيف بها وهى أعلم الناس بأحوال النبى ﷺ التى لا يطلع عليها غيرها ، وإنما كانت تتم فى الخفاء بمعزل عن أنظار الناس ، ومنها قيام الليل فأم المؤمنين بقيت زوجة للنبى ﷺ ما يزيد على تسع سنوات ، فهى تخبر عما كان يفعله ﷺ فى بيتها ، فمرة كان يصلى إحدى عشر وتخير عن ذلك . وأخرى كان يصلى أكثر أو أقل وتنقل لنا ذلك كله ، بل إنها كانت تروى ما يتم بينها وبينه ﷺ من أحوال الزوجية ، إظهاراً للعلم وخوفاً من كتمانها ، فهى الفقيهة بنت الفقيه والصديقة بنت الصديق . وحاشاها أن تنقل للأمة أمراً لم يفعله ﷺ ، وإنما قال باضطراب روايتها من قال جهلاً بمكانتها العلمية وجهلاً كذلك بوجوه التأويل .

(١) المنتقى للباجى ج ١ ص ٢١٦ .

(٢) شرح الزرقانى على الموطأ ج ١ ص ٢٢٢ .

المبحث السادس حل الإشكال الوارد على حديث عائشة في صلاته ﷺ بعد الوتر ركعتين

عرفت آنفاً الأوجه الثابتة عن النبي ﷺ في صلاة الليل ، وأنّ الغالب من فعله ﷺ الإيتار بإحدى عشرة ركعة ، ويشكل عليه ماورد في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سلمة قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقالت : « كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ، يصلي ثمان ركعات ، ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع ، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح » (١) . ويشكل عليه أيضاً ماورد في مسند أحمد عن أبي أمامة أنّ رسول الله ﷺ كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، يقرأ فيهما (بإذا زلزلت) (وقل ياأيها الكافرون) (٢) .

ووجه الإشكال : هو أنّ ظاهر الحديثين يفيد جواز الصلّة بعد الوتر ، وهو معارض لقوله ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » . ولا ريب أن النبي ﷺ لم يجعل آخر صلاته بالليل وتراً في هذين الحديثين . ومن هنا اختلف أئمة السلف في هاتين الركعتين ، فأنكرهما الإمام مالك وقال أحمد : لا أفعلهما ولا أمنع من فعلهما (٣) .

وقالت طائفة : إنما فعل هاتين الركعتين لبيان جواز الصلّة بعد الوتر ، وأنّ فعله لا يقطع التنفل ، وحملوا قوله : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » على الاستحباب وصلّة الركعتين بعده على الجواز (٤) .

(١) مسلم مسافرين ج ١٢٣ ، أبو داود تطوع باب ١٢٦ / النسائي ، قيام الليل / مسند أحمد ٦ ، ١٨٩ .

(٢) مسند أحمد ج ٦ ، ص ٢٥٥ .

(٣) زاد المعاد ج ١ ص ١١١ .

(٤) المصدر السابق .

وهذا هو الجدير بالاتباع عندى وإليه ذهب النووى فى شرح صحيح مسلم . ولهذا قال النووى : الصواب أن هاتين الركعتين فعلهما ﷺ بعد الوتر جالساً لبيان الجواز ، ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرات قليلة . قال : ولا يغتر بقولها : كان يصلى . فإن المختار الذى عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظه « كان » لا يلزم منها الدوام ولا التكرار ، وإنما هى فعل ماض تدل على وقوعه مرة فإن دل دليل عمل به وإلا فلا تقتضيه بوضعها ، وقد قالت عائشة : « كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله قبل أن يطوف » .

ومعلوم أنه ﷺ لم يحج بعد أن صحبته عائشة إلا حجة واحدة هى حجة الوداع - قال : ولا يقال لعلها طيبته ﷺ فى إحرامه بعمرة ، لأن المعتمر لا يحل له الطيب قبل الطواف بالإجماع ، فثبت أنها استعملت كان فى مرة واحدة . قال : وإنما تأولنا حديث الركعتين لأن الروايات المشهورة فى الصحيحين مصرحه بأن آخر صلاته ﷺ بالليل كانت وترأ .

وفى الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وترأ ، فكيف يظن به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهاها ، أنه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل . قال : وأما ما أشار إليه القاضى عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب لأن الأحاديث إذا صحت وأمكن الجمع بينها تعين وقد جمعنا بينها والله الحمد (١) .

وقال الشوكانى فى النيل : وأما الأحاديث التى فيها أمر للأمة بأن يجعلوا آخر صلاة الليل وترأ فلا معارضة بينها وبين فعله ﷺ للركعتين بعد الوتر ، لما تقرر فى الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ،

(١) شرح النووى لصحيح مسلم ج ٦ ص ٢١ .

فلا معنى للاستنكار . وأما أحاديث أن آخر صلاته ﷺ بالليل وترّاً ، فليس فيها ما يدلّ على الدّوام لما قرره من عدم دلالة لفظ كان عليه ، فطريق الجمع باعتباره ﷺ أن يقال : إنه كان يصلي الركعتين بعد الوتر تارة ويدعهما تارة . وأما باعتبار الأمة فغير محتاج إلى الجمع ، لما عرفت من أن الأوامر بجعل آخر صلاة الليل وترّاً مختصة بهم ، وأن فعله ﷺ لا يعارض ذلك (١) .

فكلامه يفيد أن الأمة يتعين في حقها جعل آخر صلاتها من الليل وترّاً وإنّ فعل الركعتين بعد الإيتار خاص بالنبي ﷺ لانتفاء العلة في حق الأمة ، وهي إمكان التشريع لأن التشريع انقطع بخبر السماء وخبر السماء انقطع بوفاة ﷺ ، ففعله ﷺ لهاتين الركعتين دال على الجواز لا غير .

وعندى أن دعوى الخصوصية لا تثبت إلّا بدليل ولا دليل عليها فيما علمت والأولى أن يقال بحمل قوله ﷺ : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترّاً » على الاستحباب وما يعارضه على الجواز لاسيما إذا عرفت أن الوتر سنة وليس بواجب وفي هذا جمع بين الأدلة والجمع أولى إن أمكن لأنّ فيه أخذاً بالأدلة جميعاً وهو ممكن هنا على ما قلنا . وستعرف مزيداً من البيان عند الكلام على نقض الوتر .

* * *

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٤٤ .

الفصل الرابع

في صلاة الوتر على الراحلة

الكلام في هذا الفصل في ثلاث جوانب اثنان متفق عليهما ، والآخر مختلف فيه .

أما الجانبان المتفق عليهما فهما صلاة الوتر على الراحلة من غير ضرورة وصلاته على الأرض مع الضرورة . فقد اتفق الفقهاء فيما علمنا على أنه لا تجوز صلاة الوتر على الراحلة من غير ضرورة . كذلك اتفقوا على أن المستحب وصلاته على الأرض حتى وإن وجدت الضرورة .

وأما الجانب المختلف فيه فهو جوازه على الراحلة مع الضرورة ، وعدم جوازه . وقبل أن نشرع في ذكر الأقوال نرى أنه من المفيد أن نشير إلى المراد بالراحلة فنقول المراد بالراحلة قديما هي ما يرتحل عليه من الدواب من جمال وبغال وحمير ، لأنها هي التي كانت معروفة في ذلك العصر . ولذلك وردت النصوص النبوية كما سيأتى بالتنصيص على جواز صلاة الوتر على البعير أو على الدابة مع الضرورة ، أما في العصر الحديث فيختلف الحال بالنسبة لوسائل النقل عما كان عليه أهل العصر الأول ، فقد تنوعت وسائل العصر الحديثة وهي على ثلاثة أضرب : وسائل النقل البرية ، كالسيارات والقطارات ، ووسائل النقل البحرية : كالسفن والقوارب والغواصات ، والجوية كالطائرات وسفن الفضاء . وكلها وسائل للارتحال والتنقل ولا ريب أن مايجرى من الخلاف بين أئمة الفتوى في جواز صلاة الوتر على الراحلة قديما

مع الضرورة ، يجرى فى وسائل النقل الحديثة لما فيها من الاستقرار والراحة ورحابة المكان مما يختلف تماماً عن ظهر الدابة ، ولا نعدُ الحقيقة إذا قلنا بجواز صلاة الفرائض على هذه الوسائل ، إذا عُرِفَت القبلة باليقين أو غلبة الظن : لأن استقبال القبلة شرط لصحة الفرائض ، ولا يوجد هذا الشرط للنوافل التى منها الوتر . وإليك مذاهب الفقهاء فى صلاة الوتر على الراحلة والمشهور من ذلك مذهبان :

١ - مذهب الجمهور .

وهو جواز الوتر على الراحلة فى السفر كسائر النوافل ، وإليه ذهب على بن أبى طالب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعطاء ، والثورى ومالك والشافعى ، وأحمد ، وإسحق ، وداود ^(١) .

وقد استدلوا لذلك بالسنة الصريحة الثابتة عن النبى ﷺ ومن ذلك ما يأتى :

(أ) ما رواه البخارى وغيره عن سعيد بن يسار قال : « كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت ثم لحقته ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنت ؟ فقلت : خشيت الصبح فنزلت فأوترت . فقال عبد الله : أليس لك فى رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ فقلت بلى والله . قال : فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على البعير » ^(٢) .

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٧٧ ، المدونة الكبرى ج ١ ص ١٢٧ « الإنصاف ج ٢

ص ٣ .

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ج ٢ ص ٤٨٨ .

(ب) وعن ابن عمر قال : « كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماءً صلاة الليل لا الفرائض ، ويوتر على راحلته » (١) .

(ج) روى محمد بن نصر من طريق ابن جريج قال « حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج : « وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » (٢) .
فهذه الأحاديث كلها قاضية بجواز صلاة الوتر على الراحلة في السفر ، وقد استدلل بها الجمهور على عدم وجوب الوتر وتبويب البخاري في الصحيح مشعر بذلك ، فإنه لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر ، وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر ، عقبهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلاً ، والثانية تدل على أنه أكد من غيره (٣) .

وذهب الحنفية إلى عدم جواز الوتر على الراحلة إلا لعذر (٤) ولم أجد لهذا القول دليلاً ، اللهم إلا ما روى مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر (٥) .

فإن كان هذا هو المراد فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

(أ) إن ابن عمر روى عن النبي ﷺ الوتر على الراحلة وهو حديث صحيح لا يشك فيه منصف ، والعبرة بروايته لا برأيه .

(١) المصدر السابق ٤٨٩ .

(٢) فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٨ / قيام الليل ٢٧٨ .

(٣) فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٨ .

(٤) تبين الحقائق ج ١ ص ١٧٠ .

(٥) فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٨ .

(ب) إنه معارض من وجه آخر ، برواية عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر على الأرض فيؤخذ بفعله الموافق لفعل رسول الله ﷺ ويترك ما عداه .

لهذا قال الطحاوي مع أنه من فقهاء الحنفية : « ذكر عن الكوفيين أنّ الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة (١) .

(جـ) لو سلمنا بثبوت ذلك عن ابن عمر ، فليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة ، لأنه لا نزاع في أن صلاته على الأرض أفضل (٢) .

* * *

(١) شرح معاني الآثار ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٨ .

الفصل الخامس

في نقض الوتر

نقض الوتر هو شفعه بمعنى أن المصلي إذا أوتر ثم أراد أن يتنفل بعد وتره صلى ركعة تشفع له ماقد أوتر ، ثم يصلي من النوافل ما بدا له ثم يوتر حتى تكون آخر صلاته وترًا . وقد اختلف النقل عن الصحابة في جواز نقض الوتر ، فمن قائل بجوازه ومن قائل بالمنع ، وتبعاً لاختلافهم فقد اختلف من بعدهم في هذا الحكم . ونحن نذكر ما في ذلك من اختلاف مع الاحتجاج لكل رأى وذكر الراجح حسب الإمكان فنقول :

١ - ذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى عدم جواز نقض الوتر ، فمن أراد أن يتنفل صلى شفعا ولا يوتر مرة أخرى ، سواء كان مستيقظاً من النوم أو لم يكن كذلك وهو قول جمع من الصحابة والتابعين ، فمن الصحابة أبو بكر ، وعمار بن ياسر ، ورافع بن خديج ، وعائذ بن عمرو ، وطلق بن علي ، وأبو هريرة ، وعائشة .

ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعلقمة ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن حبير ، ومكحول ، والحسن البصري ، وطاوس ، وابن مجلز . وقال به سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وحكاه القاضي عياض عن كافة أهل الفتيا (١) .

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٢ / المصنف لابن شيبة ج ١ ص ٢٨٣ .

المجموع ج ٣ ص ٤٨٠ الكافي ج ١ ص ١٩٤

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٩١ على الشرح الكبير / بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٥ .

واستدل هؤلاء بما يأتي :

١ - قوله ﷺ من حديث طلق بن علي قال : « لا وتران في ليلة » رواه الخمسة إلا ابن ماجه (١) .

قال الشوكاني : أمّا حديث طلق بن علي فحسنه الترمذی ، قال عبد الحق وغير الترمذی صححه ، وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه (٢) .

٢ - عن أم سلمة « أن النبي ﷺ كان يركع ركعتين بعد الوتر » رواه الترمذی ، وأحمد ، وابن ماجه ، وزاد عليه « وهو جالس » (٣) .

قال الشوكاني : أمّا حديث أم سلمة فقد صححه الدارقطني في سننه ، ثبت ذلك في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران عنه ، وليس في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم ، عن الدارقطني تصحيح له ، كذا قال العراقي (٤) .

٣ - عن سعيد بن هشام أنه قال لعائشة : أنبئيني عن وتر رسول الله ﷺ ، فقالت « كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله متى ما شاء أن يبعثه من الليل ، فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة ركعة يابنّي » إلخ . أخرجه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي (٥) .

(١) الترمذی ، وتر باب ١١٣ ، النسائي ، الليل ، مسند أحمد ج ٤ ص ٢٨ ، أبو داود وتر باب ٣٤٤ .

(٢) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٢ .

(٣) ترمذی ، وتر ١٣ ، ابن ماجه إقامة ١٢٥ ، مسند أحمد ج ٦ ، ص ٢٩٩ .

(٤) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٢ .

(٥) سبق تخريجه في الفصل الثاني .

فهذه الأحاديث قاضية . بجواز التنفل بعد الوتر وليس فيها ما يدل على جواز نقض الوتر ، بل فيها ما يدل على عدمه ، لأن الرجل إذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره ، فإذا هو نام بعد ذلك ثم قام وتوضأ وصلى ركعة أخرى ، فهذه صلاة غير تلك الصلاة ، وغير جائز في النظر أن تتصل هذه الركعة بالركعة الأولى التي صلاها في أول الليل ، فلا يصيران صلاة واحدة ، وبينهما نوم وحدث ووضوء وكلام في الغالب . وإنما هما صلاتان متباينتان كل واحدة غير الأولى ، ومن فعل ذلك فقد أوتر مرتين ، ثم إذا هو أوتر أيضاً في آخر صلاته صار موترًا ثلاث مرات وقد قال النبي ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا » وهذا قد جعل الوتر في مواضع من صلاة الليل . وأيضاً قال ﷺ « لا وتران في ليلة » . وهذا قد أوتر ثلاث مرات (١) .

هذا ما يمكن أن يستدل به لهذا القول ، ونقل عن بعض الصحابة القول بنقض الوتر منهم : عثمان بن عفان ، وعلي ، وسعد ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس . ومن التابعين عمرو بن ميمون ، وابن سيرين . ومن الفقهاء إسحق رضي الله عنهم (٢) وقد استدلوا بما يأتي :

١ - قوله ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا »

وهذا يقتضي نقض الوتر الأول لأنه إذا تنفل بعده ولم يوتر لم تكن آخر صلاته وترًا . ويجاب عن هذا الاستدلال بأنه محمول على الندب لا على الوجوب ، وذلك لوجود الصارف ، وهو ما ذكرناه دليلاً للقول الأول . قال محمد بن نصر بعدما ذكر الحديث ومن قال بهذا القول : إنما هذا ندب واختيار وليس بإيجاب . والدليل على ذلك صلاة النبي ﷺ بعد الوتر

(١) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٣ .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٨٠ .

بالليل ، قال : والدليل على ذلك أن ابن عمر هو الراوى عن رسول الله ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً » وهو الذى كان يشفع وتره . وروى عنه أنه سئل عمن قام من الليل وقد أوتر قبل أن ينام ، فصلّى مثني مثني ولم يشفع وتره ، قال : ذلك حسن جميل . فدلّت فُتياه أنه رأى قوله « اجعلوا آخر صلاتكم وتراً » ندباً لا إيجاباً ، ثم ذكر محمد بن نصر فُتياه بسندها ، وكذلك قوله صلاة الليل مثني مثني والوتر ركعة . إنما هو ندب واختيار لا إيجاب . والدليل عليه وتر النبي ﷺ بخمس وسبع وتسع لم يسلم إلا في آخرهن (١)

ثانياً : من الاستدلال :

ماروى عن ابن عمر : إنه كان إذا سئل عن الوتر قال « أمّا أنا فلو أوترت قبل أن أنام ، ثم أردت أن أصلى بالليل شفعت بواحدة ماضى من وترى ، ثم صليت مثني مثني ، فإذا قضيت صلاتي أوترت بواحدة ، لأن رسول الله ﷺ أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر » رواه أحمد (٢) .

قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : حديث ابن عمر فيه ابن إسحق ، وهو مدلس ، وهو ثقة ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح (٣) .

وقال الشوكانى فى النيل « والمرفوع من حديث ابن عمر متفق عليه كما تقدم » (٤) .

وهو دالٌّ على جواز نقض الوتر لمن أراد أن يتنفل بعد وتره بالليل .

(١) قيام الليل ص ٢٨٠ .

(٢) مسند أحمد ج ٣ ص ٧٢ .

(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٤) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٣ .

ثالثاً : عن علي قال « الوتر ثلاثة أنواع ، فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر . فإن استيقظ فأراد أن يشفعها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ، ثم يوتر فعل وإن شاء آخر الليل أوتر » رواه الشافعي في مسنده ، والبيهقي في سننه (١) .

والجواب عن هذا وما قبله ظاهر . وهو أنه قول صحابي وهو لا يكون حجة إلا إذا لم يتعارض مع نص مرفوع ، أو قول صحابي آخر . وقد عرفت مانقل عن النبي ﷺ في جواز التنفل بعد الوتر من غير نقض ، وهو ماتم ثبته عند الاستدلال للقول الأول ، وهو معارض أيضاً لما نقل عن عدد كبير من فقهاء الصحابة .

فقد روى محمد بن نصر في قيام الليل عن عائشة عن أبي بكر الصديق أنه كان يوتر قبل أن ينام ، فإذا قام من الليل صلى مثنى مثنى حتى يفرغ مما يريد أن يصلي ، وعن عمار بن ياسر . وقد سئل عن الوتر فقال : أمّا أنا فأوتر قبل أن أنام ، فإن رزقني الله شيئاً صليت شفعاً شفعاً ، إلى أن أصبح . وعن عائشة : الذين ينقضون وترهم هم الذين يلعبون بصلواتهم . وروى عن ابن عباس أيضاً بنحوه ، وعنه في رواية في الذي يوتر ثم يريد أن يصلي . قال : يصلي متنى متنى . وفي رواية : حسبه وتره الأول . وعنه لما بلغه فعل ابن عمر لم يعجبه .

وقال ابن عمر يوتر في ليلة ثلاث مرات ، وعن أبي هريرة : إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات ثم أنام ، فإن قمت صليت مثنى مثنى ، وإن أصبحت أصبحت على وتر . وسئل رافع بن خديج عن الوتر ،

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٣٧ .

فقال : أمّا أنا فأوتر من أول الليل ، فإن رزقت شيئاً من آخره صليت ركعتين ركعتين حتى أصبح (١) .

فهؤلاء فقهاء الصحابة قد نقل عنهم عدم وجوب النقض بل نقل عنهم جواز التنفل ، وهم ممّن عرف بالزهد والتقوى والحرص على فعل الخير ، فلو كان النقض واجباً لما خفى عليهم لاسيما أبا بكر ، فإنه من العشرة المبشرين بالجنة ، وأبا هريرة الذي روى لنا ما يقرب من نصف السنة الشريفة المطهرة قد عرف عنهما الإيتار من أول الليل . فلا يتصور عاقل أنهما لا يتنفلان بعد الوتر . فدلّ على أنّ النقض ليس بواجب وقد عرفت الصارف للأمر عن الوجوب ، ويتعين حمّله على ذلك جمعاً بينه وبين ما يعارضه من فعله ﷺ ، ودفعاً للتعارض بين أفعال الصحابة وأقوالهم .

* * *

(١) تحفة الأحوزي ج ١ ص ٣٤٥ ، قيام الليل ، ص ٢٨٠ .

الفصل السادس

فيما يقرأ في الوتر من القرآن

اعلم أنه لا خلاف بين أهل العلم فيما أحسب في مشروعية قراءة القرآن في الوتر ، لأنه صلاة . والصلاة لا تصح إلا بالقراءة والنصوص قاضية بذلك ، وإنما اختلف أئمة الفتوى فيما يقرأ به من القرآن في صلاة الوتر ، فذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ، ومالك في رواية ، وأحمد . إلى أنه يقرأ في الوتر في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة . بقل هو الله أحد (١) .

قال الترمذی : والذي اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم أن يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد يقرأ في كل ركعة من ذلك بسورة (٢) .

ويمكن الاستدلال لهذا القول بما يأتي .

١ - ماروى سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، في ركعة ركعة » رواه الترمذی وأبو داود وابن ماجه (٣) .

(١) تبیین الحقائق ج ١ ص ١٧٠ ، شرح الخرشي ج ٢ ص ٩ ، كشف القناع ج ١ ص ٤٨٩ .

(٢) سنن الترمذی ، مع التحفة ج ١ ص ٣٤١ .

(٣) ابن ماجه باب الوتر ص ٣٧٠ حديث ١١٧٢ ، سنن الترمذی ج ١ ص ٢٨٨ حديث ٤٦١ ، النسائي ج ١ حديث نمرة ١٧٣ أبو داود ج ١ ص ١٣٣ .

وهو دليل لقول الجمهور على ما يقرأ في الوتر من القرآن .
وقد انفرد الترمذى بزيادة ركعة ركعة ، ومعناها أنه يقرأ بكل سورة من
السور الثلاث (١) .

٢ - ما رواه أبي بن كعب « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر بسبح
اسم ربك الأعلى ، وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة بقل هو
الله أحد ، ولا يسلم إلا في آخرهن » رواه النسائي . ورواه أحمد ، وابن
ماجه . دون زيادة « ولا يسلم إلا في آخرهن » (٢) .

وهو يفيد ما يفيد الحديث الآنف الذكر وقد ذكر الشوكاني في النيل
عن جمع من الصحابة نحو هذين الحديثين ، وأكثرها لا يخلو من مقال . إلا
أنها بمجموعها تصبح صالحة للاستدلال لأن الحديث الضعيف يقوى بتعدد
طرقه وكثرتها فيرتقى بها لدرجة الحسن لغيره .

ومما ينبغي ذكره أن زيادة ولا يسلم إلا في آخرهن قد تفرد بها النسائي
من حديث أبي بن كعب ، ولم يروها غيره فيما علمنا ، وهي التي استدلل
بها فقهاء الحنفية على عدم جواز الفصل في صلاة الوتر . وقد ذكرنا ما يتعلق
بهذه الرواية من تصحيح وتضعيف في الفصل الثالث من هذا الكتاب .
والذي عليه أكثر المحققين من فرسان هذا الفن هو عدم صحتها .

وذهب الشافعي إلى أنه يقرأ في الثالثة (بقل هو الله أحد
والمعوذتين) وهو قول مالك في الوتر . وقال في الشفع : لم يبلغني فيه شيء
معلوم (٣) .

(١) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤١ .

(٢) مسند أحمد ج ٥ ص ١٢٣ ، النسائي قيام الليل ، ابن ماجه إقامة ١١٥ .

(٣) المدونة الكبرى ج ١ ص ١٢٦ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٢١ .

وذلك لحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى (بسبح اسم ربك الأعلى) وفي الثانية (بقل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة بقل (هو الله أحد والمعوذتين) رواه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن غريب (١) .

وتعقبه في التحفة بأن قوله حسن غريب فيه نظر ، وذلك لأن عبد العزيز بن جريج لم يسمع من عائشة ، وأيضاً فيه خفيف وهو قد اختلط بآخره . ولا يدرى أن محمد بن سلمة رواه عنه قبل الاختلاط أو بعده (٢) .

لهذا فإن الراجح عندى هو القول الأول ، لأن حديث ابن عباس وأبى ابن كعب أصح من حديث عائشة ، وذلك لكثرة الشواهد التى تفيد هذا المعنى . قال ابن الجوزى : أنكر أحمد ، ويحيى بن معين ، زيادة المعوذتين (٣) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذكرناه ليس بواجب ، إنما هو على سبيل الاستحباب ، فلو قرأ المصلى في الوتر بغير ما ذكرنا من القرآن فهو جائز لا غبار عليه . ولهذا قال أحمد لما سئل : أيقراً بالمعوذتين في الوتر ؟ قال : ولم لا يقرأ (٤) .

إذا ثبت هذا ، فاعلم أن القراءة في الوتر تكون جهراً ، لأن هذا هو المفهوم من ظاهر الأحاديث التى رويت في هذا المعنى ، فقول الراوى كان النبى ﷺ يقرأ في صلاة الوتر بسورة كذا دالٌّ على أنه قد سمع ذلك ، إذ أنه لا سبيل لمعرفته إلا بالسماع ، أو بإخبار النبى ﷺ .

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٣٧١ ، سنن الترمذى مع التحفة ج ١ ص ٣٤١ .

(٢) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٤١ .

(٣) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٩ .

(٤) المغنى ج ٢ ص ١٦٤ .

فلما لم يرد دليل على أنه ﷺ أخبره بالقول دلّ على أنه يجهر بذلك فسمعه من سمعه من الصحابة ، وروى لنا ذلك . ولا ريب أن الجهر ليس بواجب بل يجوز الإسرار ، وقد يكون مستحباً للحاجة ، كما لو تأذى بقراءة المصلى غيره ، فإنّ المستحب له الإسرار . أما إذا لم تكن هناك حاجة ، فالأولى أن يقرأ في صلاة الوتر جهراً ، اتباعاً للنبي ﷺ .

* * *

الفصل السابع

القنوت في الوتر

الكلام في هذا الفصل ينحصر في أربعة مباحث :

المبحث الأول :

حكم القنوت في الوتر .

المبحث الثاني :

موضع القنوت .

المبحث الثالث :

ما يقال في القنوت .

المبحث الرابع :

تأمين المأموم ورفع اليدين في القنوت وإليك تحرير المقام في ذلك كله .

المبحث الأول

حكم القنوت في الوتر

اعلم أن أئمة الفتوى اختلفوا في حكم القنوت في الوتر ، فذهب الجمهور إلى مشروعيته من حيث الجملة . وإن اختلفوا في التفاصيل هل يشرع في السنة كلها ، أو في بعضها وإن كان يشرع في بعضها فما هو هذا البعض على ما سيأتى تفصيله بعد إن شاء الله (١) .

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٤٣ ، المنتقى ج ١ ص ٢١٠ ، كشف القناع ج ١ ص

٤٨٩ ، المجموع ج ٣ ص ٤٧٩ .

وقد استدلووا بالمنقول والنظر .

أمّا المنقول فنورد منه ما يأتي :-

١ - ما روى عن أبي « أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع » (١) رواه ابن ماجه .

٢ - ما روى عن علي رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك . وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » (٢) .

قال ابن قدامة : وكان للدوام . وفعل أبي يدل على أنه رآه ولا ينكر اختلاف الصحابة في هذا (٣) .

ماروى عن ابن مسعود : « أن النبي ﷺ كان يقنت في الوتر قبل الركوع » (٤) رواه الدارقطني ، وابن أبي شيبة .

وفي إسناده أبان بن أبي عياش (٥) وهو ضعيف وهو موافق لما قبله في الدلالة ولا يضر ضعفه لأن ما قبله صحيح وهو كاف لبيان المراد .

وأما استدلالهم من طريق النظر ، فهو أن القنوت ذكر فيشرع في الوتر كسائر الأذكار .

هذا ما يمكن أن يستدل به لهذا القول .

(١) ابن ماجه ، إقامة ١٢٠ .

(٢) سنن أبو داود ، وتر ، النسائي ، قيام الليل ، مسند أحمد ، ج ١ ص ٩٦ ، ١٥٠ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ١٥٢ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٣٠٢ ، سنن الدارقطني ج ٢ ص ٣٠ .

(٥) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥٢ .

وذهب طاوس إلى أن القنوت بدعة وهو رواية عن الإمام مالك . قال بعض أصحاب مالك : سألت مالكا عن الرجل يقوم لأهله في شهر رمضان أترى هل يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر ؟ فقال مالك : لم أسمع أن رسول الله ﷺ قنت ولا أحداً من أولئك ، وماهو من الأمر القديم وما أفعله أنا في رمضان ، ولا أعرف القنوت قديماً . وقال معن بن عيسى : لا يقنت في الوتر عندنا . وقال ابن العربي : اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان ، قال : والحديث لم يصح ، والصحيح عندى تركه إذ لم يصح عن النبي ﷺ فعله ولا قوله (١) .

وروى ذلك محمد بن نصر ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وعروة بن الزبير (٢) وهذا القول مبني على أمرين :

الأمر الأول :

عدم ورود القنوت عن النبي ﷺ أو أن ماورد في ذلك لم يصح .

والأمر الثاني :

إن الصحابة والتابعين لم يعرف عنهم القنوت في الوتر ، وعلى هذا يكون الأمر في القنوت جارياً على البراءة الأصلية ، إذ أنه لم يعلم الناقل . أمّا الجواب عن الأمر الأول : فهو أن القنوت قد ورد عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ، كما هو الحال في حديث أبي وحديث علي .

قال العراقي بعد ما نقل كلام ابن العربي وحكمه على الحديث بعدم الصّحة ، قلت : بل هو صحيح أو حسن (٣) .

(١) المنتقى ج ١ ص ٢١٠ ، نيل الأوطار ج ٣ ص ٥١ .

(٢) قيام الليل ص ٢٨٨ .

(٣) نيل الأوطار ج ٣ ص ٥١ .

وكلا النوعين صالح لبناء الحكم عليه . أعنى الصحيح والحسن . أما الأمر الثاني فقد ثبت القنوت عن جمع من الصحابة والتابعين منهم : ابن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، وآخرون . سيأتى ذكرهم إن شاء الله تعالى . وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المعتمد فى المذهب المالكي هو عدم جواز القنوت على ما بينا ، واختاره فى المدونة فقال فى الحديث الذى يذكره :

مأدركت الناس إلّا وهم يلعنون الكفرة فى رمضان ، قال : ليس عليه العمل . ولا أدرى أن يعمل به ، ولا يقنت فى رمضان لا فى أوله ولا فى آخره ، ولا فى غير رمضان . ولا فى الوتر أصلاً^(١).

والجدير بالاتباع عندى هو القول الأول ، لما قدمنا من المنقول والنظر وهو كاف لبيان الحكم . وأيضاً المخالفون يقولون بجواز القنوت فى الفرائض ، لأنه ذكر كسائر الأذكار .

فإذا كان كذلك فجوازه فى غير الفرائض أولى وهو ما نقول هـ فى الوتر .

المبحث الثانى

موضع القنوت

عرفت أن الفقهاء مختلفون فى جواز القنوت على ماتمّ ثبته فى المبحث الأنف الذكر ، والذى عليه الجمهور . هو الجواز كما عرفت . وقد اختلف هؤلاء فى موضعه من السنّة ، كما اختلفوا فى موضعه من الوتر ، وبناءً عليه فإنّ هذا المبحث يحتوى على مطلبين :

(١) المدونة ج ١ ص ٢٢٤ .

المطلب الأول ، موضعه من السنّة . والمطلب الثاني موضعه من الوتر . وإليك التفصيل :

المطلب الأول :

موضعه من السنّة .

اختلف أهل العلم القائلون بجواز الوتر هل يكون في السنّة كلها أو يكون في بعضها ؟ على قولين :

القول الأول ، للحنفية والحنابلة في أشهر الروايتين ، وإسحق وإبراهيم وابن سعد ، وهو أن القنوت في الوتر جائز في السنة كلها (١) .

وقد استدلوا بالمنقول والمعقول .

فمن المنقول نورد ما يأتي :

١ - ماروى عن أبي « أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع » (٢) .

٢ - وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لأحصى ثناء عليك أنت ، كما أثنيت على نفسك » (٣) .

فظاهره يفيد أن النبي ﷺ يقنت على الدوام . وليس فيه ما يفيد

(١) البحر الرائق ج ١ ص ٤٣ ، المغنى ج ٢ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الآنف الذكر .

(٣) سبق تخريجه في المبحث السابق .

خلاف ذلك ، إذ أنه لو لم يكن كذلك لبينه ﷺ . ومعلوم أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وأما استدلالهم بالمعقول فمن وجهين :

(أ) أن الوتر يشرع فيه القنوت على الدوام قياساً على النصف الأخير من رمضان ، إذ أنه لا فرق بين الصورتين .

(ب) أن القنوت ذكر ، فيشرع في جميع السنة كسائر الأذكار (١) القول الثاني للشافعية والمالكية والحنابلة في إحدى الروايتين عند الجميع : وهو أن القنوت لا يجوز إلا في النصف الأخير من رمضان . وروى ذلك عن علي ، وأبي ، وبه قال محمد بن سيرين ، والزهرى (٢) .

لما أخرجه أبو داود عن الحسن « أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب . فكان يصلى لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت إلا في النصف الثاني » (٣) وهذا كالأجماع (٤) .

والأول ، هو الراجح عندي ، لحديث أبي وما في معناه على ماتم ثبته قريباً ، فإن قيل حديث أبي ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن المنذر ، وابن خزيمة ، والبيهقي (٥) .

فعلى هذا لا تقوم به حجة على ماقاله الحافظ في التلخيص . قيل الجواب عن ذلك من وجهين :

(١) المغنى ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) المغنى ج ٢ ص ١٥١ ، المدونة ج ١ ص ٢٢٤ ، المجموع ج ٣ ص ٤٧٩ .

(٣) سنن أبي داود ، وتر ، ج ١٤٢٩ .

(٤) المغنى ج ٢ ص ١٥١ .

(٥) تلخيص الحبير ج ٢ ص ٤٨٠ .

الوجه الأول : أنّ الحديث قال عنه العراقي صحيح أو حسن كما عرفت آنفاً ، وأيضاً قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل « صحيح » . أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، والضياء المقدسي ، في الأحاديث المختارة من طريق علي بن ميمون الرقي ، وذكر إسناده ثمّ قال : قلت : « وهذا سند جيّد ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير علي بن ميمون وهو ثقة كما في « التقريب » وقد تابعه فطر بن خليفة عند الدارقطني ومسعد بن كدّام عند البيهقي ، كلاهما عن زبيد به . وصحح إسناده . وذكر له إسناداً آخر عن سعيد بن عبد الرحمن ، فقال ابن نصر : حدثنا إسحق ، أخبرنا عيسى ابن يونس ، ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي به ، وأخرجه الدارقطني ، وعنه البيهقي من طريق المسيب بن واضح ، ثنى عيسى ابن يونس به . وهذا إسناد صحيح أيضاً . وقد أعلّه أبو داود بأنّ جماعة رَوَوْه عن زبيد . وآخرون عن سعيد وهو ابن أبي عروبة - بلفظ : « كان يوتر ب (سبح اسم ربك الأعلى) (وقل يأيها الكافرون) ، (وقل هو الله أحد) » . لم يذكروا فيه القنوت . وهذا الإعلال ليس بشيء لاتفاق الجماعة من الثقات على رواية هذه الزيادة ، فهي مقبولة . ولذلك صحح الحديث غير واحد من العلماء ، ومن أعلّه فلا حجة له (١) .

الوجه الثاني : لو سلمنا بضعفه لم نسلم بعدم دلالة على المراد . فإنّ ما ذكره الحافظ في التلخيص شواهد تقويه . فقد ذكر روايته عن أحمد ، وابن المنذر ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبي علي بن السكن في صحيحه ، ورواه البيهقي من حديث أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، فهذه كلها شواهد يقوى بعضها بعضاً وتصبح صالحة للاستدلال . ومعلوم عند المحدثين أنّ الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ارتقى بها إلى درجة الحسن ،

(١) انظر إرواء الغليل / ج ٢ ص ١٦٧ .

قال في إرواء الغليل بعد نقل كلام الحافظ : ومما يقوَّى الحديث تلك الشواهد التي أشار إليها الحافظ ، وذكر شواهد أخرى ، فارجع إليها إن شئت . والحاصل أنّ هذا الحديث لا يقل عن درجة الحسن كما قرره بعض أصحاب هذا الفن ، وهو دال على أمرين مشروعية القنوت ، وكونه قبل الركوع .

أمّا كونه قبل الركوع فسيأتى قريباً . وأمّا مشروعية القنوت في السنّة كلها فلائنه ليس فيه ما يدلّ على الحصر في زمن معين ، بل هو مطلق فدلّ على الجواز مطلقاً ، إذ أنّه لو كان جائزاً في وقت دون وقت لبينه ﷺ ويؤيده ما يأتي :-

١ - روى خالد الحذاء ، عن محمد ، قال : سألت أنس بن مالك : هل قنت عمر ؟ قال : نعم ، ومن هو خير من عمر : رسول الله ﷺ « بعد الركوع » (١) .

قال في إرواء الغليل وإسناده حسن .

٢ - عن حميد ، عن أنس ، قال « كان رسول الله ﷺ يقنت بعد الركعة ، وأبو بكر وعمر ، حتى كان عثمان ، قنت قبل الركعة ليدرك الناس » (٢) .

قال في إرواء الغليل : أخرجه ابن نصر في قيام الليل بإسناد صحيح (٣) .

(١) إرواء الغليل ج ٢ ص ١٦٠ .

(٢) قيام الليل ، الوتر ، ص ٢٩٢ .

(٣) إرواء الغليل ج ٢ ص ١٦٠ .

٣ - عن عمر وعلي « أنهما كانا يقنتان بعد الركوع » رواه أحمد .

٤ - عن العوام بن حمزة قال : سألت أبا عثمان عن القنوت ؟ فقال : بعد الركوع ، فقلت : عمن ؟ فقال : عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان .

قال في إرواء الغليل وإسناده صحيح .

٥ - عن علقمة أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع .

فهذه الآثار قاضية بجواز القنوت مطلقاً ، وليس فيها مايفيد أنه خاص بوقت دون وقت ولا بزمان دون آخر . نعم فيها الاختلاف في القبلية والبعدية بالنسبة للركوع وسيأتى تحريره قريباً إن شاء الله .

والذين قالوا : إنَّ القنوت خاص بالنصف الأخير من رمضان ليس معهم دليل فيما علمنا ، إلا فعل عمر . ولا دلالة فيه عندى وذلك لأمرين : (أ) أنه ليس فيه مايفيد عدم جواز القنوت في غير النصف الأخير من رمضان ، غاية مافيه أن عمر جمع الناس على إمام واحد ، فقتنوا في النصف الأخير من رمضان وبه نقول .

(ب) أنه معارض لفعل النبي ﷺ وهو ماأثبتناه قريباً ، ولا حجة عند الاختلاف إلا في قوله أو فعله أو تقريره ﷺ . على أننا نقول : فعل عمر محمول على قنوت الجماعة مع الإمام ، فلعله لم يسبق له مثل على هذه الصفة ، فيكون عمر رضى الله عنه إنما جمعهم معتمداً على هديه ﷺ في القنوت ، وإن لم يكن في جماعة . ولهذا قال رضى الله عنه : نعمت البدعة هى ، يعنى جمع الناس على إمام واحد في صلاة الليل .

المطلب الثاني : موضع القنوت من الركوع :

عرفت في المبحث الآنف الذكر ما كان من أمر الفقهاء في موضع القنوت من السنة . وأن فيه قولين : قول بجوازه في السنة كلها . وقول بعدم جوازه إلا في النصف الأخير من شهر رمضان .

والأمر كذلك في موضع القنوت من الركوع ، فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك على قولين تبعاً لاختلاف الصحابة في ذلك ، فمن قائل : إنه بعد الرفع من الركوع . ومن قائل : إنه قبل الركوع .

وبالأول قال أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم . حكاه ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس . وبه قال الشافعي وهو المعتمد عند الحنابلة (١) .

وبالثاني قال عمر ، وعلي ، أيضاً وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبو موسى الأشعري ، والبراء ، وأنس . ومن التابعين عمر بن عبد العزيز ، وعبيدة السلماني ، وحميد الطويل . وبه قال عبد الرحمن بن أبي ليلى ، رضي الله عنهم . وبه قال المالكية ، والحنفية ، وإسحق (٢) .

وحكى ابن المنذر : التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس ، وأيوب السخيتاني ، وأحمد (٣) .

وقد جاءت الأحاديث بالأمرين .

أما الأول فنورد له ما يأتي :

(١) المجموع ج ٣ ص ٤٤٧ ، المغني ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٤٧ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٤٤ ، شرح الخرشني ج ٢

ص ١٢ .

(٣) المغني ج ٢ ص ١٥٢ ، المجموع ج ٣ ص ٤٤٧ / بدائع الصنائع ج ١ ص

٢٧٣ ، شرح منح الجليل ج ١ ص ١٥٧ .

١ - عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ قنت في صلاة الفجر بعد الركوع » (١) .

٢ - وعن محمد بن سيرين قال « قلت لأنس : قنت رسول الله ﷺ في الصبح ؟ قال : نعم بعد الركوع يسيراً » (٢) رواه البخاري ومسلم .

٣ - عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قنت شهراً بعد الركوع في الفجر يدعو على بني عصىة » رواه البخاري ومسلم وغيرهما (٣) .

غير هذا كثير . وهي كلها قاضية بأن موضع القنوت بعد الركوع .
وأما الثاني فلما ذكرنا آنفاً من حديث أبي ، وما في معناه من أن القنوت يكون قبل الركوع .

ويبدو لي أن من قال بجواز الأمرين ، إنما أراد الجمع بين الأدلة وهو نظر حسن ، لأن فيه أخذاً بالأدلة جميعها . لهذا نقول : من قنت قبل الركوع فلا حرج ، ومن قنت بعده فلا حرج .

المبحث الثالث

ما يقال في القنوت

المستحب في القنوت أن يقول مارواه الحسن بن علي رضي الله عنهما ، قال « علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر : اللهم اهدني

(١) البخاري وتر ٧ / مسلم مساجد ٢٩٩ / النسائي ، تطبيق ٢٦ ، مسند أحمد ج ٢ ص ٣٩٦ ، ابن ماجه إقامة ١٢٠ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٢ ص ٤٨٩ ، صحيح مسلم مع شرح النووي ج ٥ ص ١٧٨ .

(٣) البخاري وتر ٧ / مسلم ، مساجد ٢٩٩ ، ابن ماجه إقامة ١٢٠ ، مسند أحمد ج ٢ ، ص ٣٩٦ .

فيمن هديت وعافنى فيمن عافيت ، وتولنى فمن توليت ، وبارك لى فيما أعطيت ، وقنى شر ما قضيت ، إنك تقضى ولا يُقضى عليك . وأنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت « أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما (١) .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن . ولا نعرف عن النبى ﷺ فى القنوت شيئاً أحسن من هذا (٢) .

وقريب منه ما روى عن علي رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يقول فى وتره : اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لأحصى ثناءً عليك أنت ، كما أثنت على نفسك » (٣) .

وعن عمر رضى الله عنه « أنه قنت فى صلاة الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إنا نستعينك ونستهديك ، ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونثنى عليك الخير كله ، ولا نكفرك . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك » وهاتان سورتان فى مصحف أبى بن كعب (٤) .

(١) أبو داود ، باب ٣٤٠ ، ص ١٣٣ ، النسائى ، الوتر ح ١٧٤٦ ، الترمذى فى

الوتر ح ٤٦٤ ، ابن ماجه ، الوتر ، ح ١١٧٨ .

(٢) سنن الترمذى مع التحفة ج ١ ص ٣٤١ .

(٣) سبق تخريجه فى المبحث الأول من هذا الفصل .

(٤) المغنى ج ٢ ص ١٥٤ .

المبحث الرابع

تأمين المأموم ورفع اليدين فى القنوت

لاشك أن متابعة الإمام واجبة بمعنى أن أفعال المأموم تكون تابعة لأفعال الإمام يحققه قوله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، ولهذا فإن الإمام إذا أخذ فى القنوت فى الوتر ، شرع للمأموم التأمين . وهذا وإن لم يكن فيه متابعة إلا أنه دعاء والتأمين مشروع عند الدعاء رجاء الإجابة .

قال ابن قدامة فى المغنى « لا نعلم فيه خلافاً » (١) .

وهو كما قال فىنى لم أجد فيه خلافاً عند أئمة الفتوى ، فى المصادر التى اطلعت عليها .

وقد اختلف أهل العلم فى رفع اليدين عند الدعاء على قولين :

القول الأول للحنفية والحنابلة والشافعية فى أحد الوجهين ، ورجحه النووى وهو جواز رفع اليدين حال القنوت ، وقال به من الصحابة عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود (٢) .

ويمكن الاستدلال لذلك بما أخرجه البيهقى عن أنس رضى الله عنه فى قصة القراءة الذين قتلوا رضى الله عنهم ، قال : « لقد رأيت رسول الله ﷺ كلما صلى الغداة يرفع يديه يدعو عليهم ، - يعنى على الذين قتلوهم - » قال : ولأن عدداً من الصحابة رضى الله عنهم رفعوا أيديهم فى القنوت ، ثم روى عن أبى رافع قال : « صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ففقت بعد الركوع ، ورفع يديه ، وجهر بالدعاء » قال البيهقى :

(١) المصدر السابق .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٣٦ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٤٧ ، المغنى ج ٢ ص ١٥٤ .

هذا عن عمر صحيح . وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ،
بإسناد فيه ضعف . وروى عن ابن مسعود ، وأبى هريرة (١) .

وقد سبق البيهقي محمد بن نصر المروزي فروى في كتابه : (قيام
الليل) رفع اليدين في دعاء القنوت عن هؤلاء الصحابة الذين ذكرهم
البيهقي ، ونقله عن عدد من السلف منهم أبو قلابة ، ومكحول ، وإبراهيم
النخعي ، وعمر بن العزيز ، ووكيع (٢) .

القول الثانى : لمالك ، والأوزاعى ، ويزيد بن أبى مریم ، ووجه عند
الشافعية . واختاره أبو إسحق الشيرازى ، وهو إنكار رفع الدين عند
القنوت (٣) .

ولم أجد لهذا القول دليلاً ، اللهم إلا ما نقله محمد بن نصر المروزي ،
في قيام الليل عن بعض من أئمة السلف .

فإنه قال بعدما ذكر الذين يرون الرفع « وعن ابن شهاب لم تكن ترفع
الأيدى في الإيتار في رمضان .

وكان الحسن لا يرفع يديه في القنوت ويومئ بإصبعه .

وعن سعيد بن المسيب : ثلاثة مما أحدث الناس ، اختصار
السجود ، ورفع الأيدى في الدعاء ، ورفع الصوت .

وعن الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعى عن رفع اليدين في قنوت

(١) السنن الكبرى للبيهقي .

(٢) قيام الليل ، ص ٢٩٥ .

(٣) المجموع ج ٣ ص ٤٣٦ ، شرح منح الجليل ج ١ ص ١٥٧ .

الوتر ، فقال : لا ترفع يديك ، وإن شئت فأشر بإصبعك . قال : ورأيت
يقنت في شهر ولا يرفع يديه ويشير بإصبعه (١) .

فإن كان هذا هو المراد ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أنه مخالف لما أثبتناه دليلاً للقول الأول من حديث أنس المرفوع ،
وقد صححه البيهقي كما عرفت ، ولا حجة إلا في قوله أو فعله أو تقريره
ﷺ .

الوجه الثاني :

أنه معارض لما نقل عن الصحابة ، فقد علمت أن عمر وابن مسعود
وعلياً وأبا هريرة يقولون برفع اليدين عند القنوت وإذا تعارض قول صحابي ،
وتابعي في حكم ما نقول الصحابي هو المعول عليه .

الوجه الثالث :

لا ريب أن رفع اليدين عند الدعاء أمر شائع معروف من هديه ﷺ
وأحسب أن أهل العلم يعدون ذلك من المتواتر ، لهذا فإن الراجح عندي هو
رفع اليدين عند القنوت في الوتر لاسيما إذا عرفت قوله ﷺ : إذا دعوت الله
فادع بباطن كفئك ولا تدع بظهورهما وإذا فرغت فامسح بهما وجهك » .

* * *

خاتمة

وبعد هذا ماسمح به الوقت وجاد به القلم فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمني ولم ادّخر وسعاً في البحث والتفتيش عن المادة من مصادرها المعتمدة ، بيد أنّ العمل الإنساني عرضة للنقص مهما بلغ من العلم والفهم والجد والذكاء . وأرجو ممن عثر على زلة قلم ، أو سقطه لسان ، أو قصوراً في العبارة ، أن ينبه على ذلك فسيجد إن شاء الله تعالى أذنّاً صاغية وصدراً رحباً ، لتقبل مايملى من الملاحظات ، لأنّ الهدف الأول والأخير هو الحق ، والله على مانقول شهيد . وقد ضمنت هذه الخاتمة بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال البحث وتتلخص في الآتي :-

١ - أن الوتر ليس بواجب بل هو سنة مؤكدة . وقد دلّ لذلك صريح السنة الثابتة عن صاحب الرسالة ﷺ ، حتى قال بعض الفقهاء القائلين بعدم الوجوب برد شهادة تارك الوتر .

٢ - أن الوتر لا يخلو من ثلاثة أمور بالنسبة للوقت الذي يفعل فيه . وقت جواز وهو مابعد صلاة العشاء . ووقت استحباب وهو ما قبل الفجر الثاني ، لمن وثق من نفسه القيام . إما باستيقاظه وإما بإيقاظ غيره له ، ووقت قضاء وهو مابعد صلاة الفجر . وقد ذكرنا هذا كله بالتفصيل أثناء البحث .

٣ - أن الوتر كما يجوز بثلاث ركعات يجوز أيضاً بركعة وبخمس وبسبع وبتسع وبإحدى عشر وبثلاث عشر ، وليس كما ظنّ بعض الفقهاء أنه لايجوز إلا بثلاث .

٤ - إن الإيتار بواحدة يصح ولو لم يتقدمه شفع . نعم الأفضل هو

تقديم الشفع عليه ، بيد أن المفهوم من ظاهر السنة هو الجواز . وإن ماقلنا بأن تقدم الشفع أفضل لكونه الغالب من أحواله ﷺ .

٥ - أن الوتر يجوز فعله على الراحلة ، وهو دليل آخر على عدم الوجوب . إذ أن الواجبات لايجوز فعلها على الراحلة إلا عند الضرورة .

٦ - جواز القنوت في الوتر ، ولا يتقيد الجواز بزمن دون آخر ، بل يجوز في كل وقت على الراجح من أقوال الفقهاء .

٧ - جواز رفع اليدين عند القنوت في الوتر ، لأنه دعاء والأيدى ترفع عند الدعاء .

٨ - أن الوتر أعلى منزلة من الرواتب لأن النبي ﷺ لم يتركه حضراً ولا سافراً . ولا يماثله في هذا الشأن من السنن إلا ركعتا الفجر ، وإن كان هو أكد منهما لكثرة الآثار الدالة على الأمر به .

مصادر الكتاب

فهرست الآيات

المصحف الشريف

كتب السنة

المطبعة	المؤلف	الكتاب
دار إحياء الكتب العربية	الإمام مالك	١- الموطأ
دار الكتاب العربي ، بيروت	أبو عبد الله الحاكم النيسابوري	٢- المستدرک
المكتبة الإمدادية	محمد زكريا الكاندهلوى	٣- أوجز المسالك
المكتب الإسلامى	محمد ناصر الدين الألبانى	٤- إرواء الغليل
المكتبة التجارية بمصر	أحمد بن على بن حجر	٥- بلوغ المرام
دار نشر الكتب باكستان	ابن حجر العسقلانى	٦- تقريب التهذيب
	أحمد بن على بن محمد العسقلانى تعليق عبد الله هاشم اليمانى	٧- تلخيص الخبير
دائرة المعارف النظامية - الهند	ابن حجر العسقلانى	٨- تهذيب التهذيب
جيد برقى يريس - الهند	عبد الرحمن المبارك فورى	٩- تحفة الأحوزى
المكتبة التجارية بمصر	محمد بن إسماعيل الكحلانى	١٠- سبل السلام
دار الاتحاد العربى	محمد بن عيسى الترمذى	١١- سنن الترمذى
دار الحديث ، حمص ، سوريا	سليمان بن الأشعث السجستانى	١٢- سنن أبى داود
دار إحياء التراث العربى	محمد بن يزيد القزوينى	١٣- سنن ابن ماجه
مجلس دائرة المعارف العثمانية	أبو بكر أحمد الحسينى البيهقى	١٤- سنن البيهقى
فالكن ، لاهور ، باكستان	على بن على الدارقطنى	١٥- سنن الدارقطنى
	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب مصطفى البابى الحلبي بمصر	١٦- سنن النسائى
الأنوار المحمدية	أحمد بن محمد الطحاوى	١٧- شرح معانى الآثار
		١٨- شرح النووى لصحيح مسلم
طبعة مصرية	يحيى بن شرف الدين النووى	
مصطفى البابى الحلبي	محمد بن إسماعيل	١٩- صحيح البخارى

الكتاب	المؤلف	المطبعة
٢٠- صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج النيسابوري	دار إحياء التراث العربى
٢١- فتح البارى	أحمد بن على بن حجر	المطبعة السلفية
٢٢- قيام الليل	محمد بن نصر المروزي	حديث أكادمي ، فيصل آباد ، باكستان
٢٣- مسند الإمام أحمد	أحمد بن محمد بن حنبل	المكتب الإسلامي
٢٤- مجمع الزوائد	على الهيثمي	دار الكتاب بيروت
٢٥- ميزان الاعتدال	محمد بن أحمد الذهبي	دار المعرفة للطباعة والنشر
٢٦- مصنف ابن أوى شبيهه	عبد الله بن محمد بن أوى شبيهه	الدار السلفية - الهند
٢٧- نيل الأوطار	محمد بن على الشوكاني	مصطفى الباني الحلبي

الفقه الحنفى

الهداية	برهان الدين بن على	مصطفى الباني الحلبي
المبسوط	شمس الدين السرخسى	مطبعة السعادة
البحر الرائق	زين الدين بن نجيم	دار المعرفة ، بيروت
بدائع الصنائع	علاء الدين الكاسانى	دار الكتاب العربى بيروت
تبيين الحقائق	عثمان بن على الزيلعى	دار المعرفة - بيروت
شرح العناية	محمد بن محمود البابرقى	مصطفى الباني الحلبي
فتح القدير	كمال الدين بن عبد الواحد	مصطفى الباني الحلبي

الفقه المالكي

المدونة	مالك بن أنس	دار صادر ، بيروت
الشرح الكبير	أحمد الدردير	عيسى الباني الحلبي
المنتقى	سليمان الباجى	مطبعة السعادة
بداية المجتهد	محمد بن أحمد القرطبي	مصطفى الباني الحلبي

المطبعة	المؤلف	الكتاب
دار صادر ، بيروت	محمد الخرشي	شرح الخرشي
المكتبات الأزهرية .	محمد الزرقاني	شرح الزرقاني على الموطأ
النجاح - ليبيا .	محمد الخطاب	مواهب الجليل

الفقه الشافعي

مستطفى محمد بمصر	يوسف الأردبيلى	الأنوار
المكتبة العالمية بالفجالة	محيى بن شرف الدين النووى	المجموع
مستطفى البانى الحلبى	ابراهيم بن على الشيرازى	المهذب
مستطفى البانى الحلبى	محيى بن شرف الدين النووى	روضة الطالبين
مستطفى البانى الحلبى	محمد الشربىنى	مغنى المحتاج
مستطفى البانى الحلبى	شمس الدين الرملى	نهاية المحتاج
القاضى شرف الدين الحسين		الروض النضير
مكتبة المؤيد	السياغى	

الفقه الحنبلى

مكتبة الرياض الحديثة	عبد الله بن قدامة	المغنى
دار إحياء التراث العربى	علاء الدين بن الحسن المرادى	الإنصاف
المكتب الاسلامى	إبراهيم بن مفلح	المبدع
دار الجيل ، بيروت	محمد بن قيم الجوزية	أعلام الموقعين
مستطفى البانى الحلبى	محمد بن أبى بكر	زاد المعاد
مكتبة الحكومة بمكة	منصور البهوتى	شرح منتهى الإرادات
مكتبة الحكومة بمكة	منصور البهوتى	كشف القناع
مكتبة دار العروبة	تقى الدين بن أحمد النجار	نيل المآرب

كتب الظاهرية

المكتبة التجارية بيروت	على بن أحمد بن حزم	المحلى
------------------------	--------------------	--------

فهرس الكتاب

٥	المقدمة
١١	الفصل الأول : حكم الوتر
	وفيه قولان :
١١	القول الأول والاستدلال له
١٦	القول الثاني والاستدلال له والمناقشة
٢٢	الترجيح
٢٧	الفصل الثاني : في زمن الوتر
٢٧	المبحث الأول - متى يبدأ وقت الوتر
٢٧	أ - الجانب المتفق عليه
٣٠	ب - الجانب المختلف فيه
٣٣	المبحث الثاني - في آخر وقت الوتر
٣٧	المبحث الثالث - متى يستحب فعل الوتر
٤٠	المبحث الرابع - في قضاء الوتر
٤٩	الفصل الثالث : في ركعات الوتر
	المبحث الأول - اختلاف الفقهاء في الإيتار بواحدة وفي الإيتار بما زاد على
٥٠	الثلاث
٦٠	المبحث الثاني - في وصل الثلاث وفصلها
٦٣	المبحث الثالث - هل من شرط الإيتار بواحدة أن يتقدمها شفع ؟
٦٥	المبحث الرابع - فيما ثبت عنه <small>صلى الله عليه وسلم</small> في صلاة الليل
٦٩	المبحث الخامس - دفع إيهام
	المبحث السادس - حل الإشكال الوارد على حديث عائشة في صلاته <small>صلى الله عليه وسلم</small>
٧٢	بعد الوتر ركعتين
٧٥	الفصل الرابع : في صلاة الوتر على الراحلة

٧٩	الفصل الخامس : فى نقض الوتر
٨٥	الفصل السادس : فيما يقرأ فى الوتر من القرآن
٨٩	الفصل السابع : القنوت فى الوتر ، وفيه مباحث :
٨٩	المبحث الأول - حكم القنوت فى الوتر
٩٢	المبحث الثانى - موضع القنوت
	وفيه مطلبان :
٩٣	المطلب الأول - موضعه من السنة
٩٨	المطلب الثانى - موضع القنوت من الركوع
٩٩	المبحث الثالث - مايقال فى القنوت
١٠١	المبحث الرابع - تأمين المأموم ورفع اليدين فى القنوت
١٠٤	الخاتمة
١٠٦	مصادر البحث